Epidemic and High Prices in Al - Sham and Egypt 593 - 738 - AH/ 1196 - 1338 CE As it had been Recorded in Shams al - Din al - Jazri's Book *"Hawadith al - Zaman"*

Numan Jubran

Abstract

The aim of this article is to observe and analyze the historical narratives related to the epidemic and high prices in Bilad al - Sham (Historical Syria) and Egypt, as reported and recorded by the historian Shams al - Din Muhammad Ibn Ibrahim al - Jazri (d. 739 AH/1338 CE), in his book "*Hawadith al - Zaman wa Anba'ihi wa - wafiyat al - Akabir wa al - A'yan min Abna'ihi*", within the timeframe included in the events of the years 593 - 738 AH/ 1196 - 1338 CE.

This article is based on the study of various versions of the manuscripts of al - Jazri's book such as: (Gotha - manuscript numbers: 1559, 1560 and 1561, Paris manuscript number: AR6739, Köprülü manuscript, number: 1037, and al - Mukhtar manuscript from the history of Al - Jazri, copy of Köprülü number 1147.

Since these manuscripts suffered from a shortage of accidents and deaths in some of the years, the researcher decided to use some sources that are contemporary to al - Jazri's period, where al - Jazri himself had benefited his book from these sources, or other sources that their authors had relied heavily on the book of al - Jazri.

Among the most important of these sources is the book of *al - Muqtafi 'ala Kitab al - Rawdatayn* (Tarikh al - Barzali) by al - Qasim Muhammad Ibn Yusuf al - Barzali (d. 739 AH/ 1338 CE), who was a close friend of al - Jazri, where each one has quoted the other. Another example is Kitab Tarikh al - Islam by Shams al - Din al - Dhahabi (d.748 AH/ 1348 CE). The latter had exchanged information and narratives with the historian al - Jazri, as is evident in their two sources. In addition, to other two sources of the Egyptian historian Taqi al - Din al - Maqrizi (d.845 AH/ 1442 CE)) who was not living during the time al - Jazri, but he was among those who greatly monitored the epidemics, diseases and high price accidents in his two books, Al - Suluk li ma'rifat Diwal al - Muluk, and Ighathat Al - Umma bi Kashf al - Ghumma. Clearly, important references mentioned in these two books, quoted from Al - Jazari's book.

حوادث الوباء والغلاء في بلاد الشام ومصر في الفترة ما بين 593 - 738 هـ/ 1196 - 1338م كما دونها شمس الدين محمد بن إبراهيم الجزري في كتابه «حوادث الزمان»

نعمان محمود أحمد جبران

أستاذ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

يهدف هذا البحث إلى رصد وتحليل الأخبار المتعلقة بالوباء والغلاء في بلاد الشام ومصر كما أوردها ودونها المؤرخ شمس الدين محمد بن إبراهيم الجزري (ت 739هـ/ 1338م) في كتابه الموسوم بـ: "حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه"، وذلك ضمن الإطار الزمني الذي تشمله أحداث الكتاب "593 – 738هـ./ 1196 – 1338م".

يعتمد البحث على دراسة مخطوطات كتاب الجزري التي وصلت إلينا: (مخطوطة غوتا – Gotha – ذات الأرقام: 1559، 1561، 1560، مخطوطة باريس رقم: AR6739، مخطوطة كوبرلو Köprülü ، رقم: 1037، ومخطوطة المختار من تاريخ الجزري، نسخة Köprülü رقم 1147)، وبما أن هذه المخطوطات يعتريها النقص في حوادث بعض السنوات ووفياتها، ارتأى الباحث خدمة لأهداف البحث ضرورة الاستعانة ببعض المصادر المعاصرة للجزري، وهي مصادر استفاد منها الجزري في كتابه، أو أن هذه المصادر اعتمدت في جزء مهم من معلوماتها المصرح عنها على كتاب الجزري.

ومن أهم هذه المصادر كتاب المقتفي على كتاب الروضتين (تاريخ البرزالي) لمؤلفه القاسم محمد بن يوسف البرزالي (ت 739 هـ/1338م)، وهو صديق لصيق للجزري، ونقل كل منهما عن الآخر، وكتاب تاريخ الإسلام لمؤلفه شمس الدين الذهبي (ت 748 هـ/1348م)، الذي تبادل المعلومات والأخبار مع المؤرخ الجزري، كما هو واضح في مصدريهما، وهناك مصدران آخران على درجة كبيرة من الأهمية للمؤرخ المصري، المتأخر زماناً عن الجزري، ولكنه من أهم من رصد الأوبئة والأمراض وحوادث الغلاء، وهو المؤرخ تقي الدين المقريزي (ت 845هـ/1442م) في كتابيه السلوك لمعرفة دول الملوك، وإغاثة الأمة بكشف الغمة، وقد وردت فيهما إشارات مهمة نقلاً عن كتاب الجزري.

المقدمة

يهدف هذا البحث إلى رصد ما تعرضت له بلاد الشام ومصر من حالات انتشار لأوبئة وأمراض، وكذلك رصد حالات الغلاء التي عانت منها المنطقتان في إطار زمني يشمل الفترة ما بين (593 - 738هـ/ 1196 - 1337م)، وهي الإطار الزمني للمصدر الرئيس لهذا البحث، وهو كتاب: "حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه"، للمؤرخ الدمشقي المولد والوفاة شمس الدين إبراهيم بن محمد الجزري (658 - 739هـ/ 1260 - 1338م).

يتضح من تحديد هذا الإطار الزمني أن الإطار الجغرافي لنطاق البحث - بلاد الشام ومصر - كان يعاني ظروفاً سياسية وعسكرية ضاغطة ألقت بظلالها على مجمل جوانب الحياة. ففي هذا الإطار كانت كل من بلاد الشام ومصر ما تزالان تعانيان من خطر احتلال صليبي مضى عليه ما يقارب قرناً من الزمان، وتبعاته الضاغطة على مناحي الحياة المختلفة في ظل استمرار الحملات الصليبية الموجهة للمنطقة وتعددها، والهادفة إلى تثبيت احتلالها، أو زيادة فرص احتلال جديدة. وقد جاء ذلك متزامناً مع حالة ضعف واقتتال داخلي بين أفراد الأسرة الحاكمة من خلفاء صلاح الدين من بعد وفاته سنة (589هـ/ 1193م)، وصولاً إلى نهاية حكم الأيوبيين في مصر سنة (648هـ/ 1250م)، ومن ثم في بلاد الشام سنة (658هـ/ 1260م) لتتسلم السلطة المملوكية زمام حكم مصر وبلاد الشام، وارثة تبعات مواجهة القوى الصليبية، مضافاً إليها الخطر المغولي الذي بانت أخطاره على المنطقتين، وبشكل خاص بلاد الشام من بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد سنة (656هـ/1258م). ومما لا شك فيه أن هذه الأخطار، ومنها المغولي بشكل خاص، قد أثرت على الأوضاع الاقتصادية والسكانية للمنطقة.

يعتمد البحث بشكل رئيس على الأخبار الواردة عند الجزري في كتابه المشار إليه، وهي أخبار شملت المنطقتين بلاد الشام ومصر.

إن الاعتماد هنا على كتاب حوادث الزمان هو كما وصل إلينا مخطوطاً أو محققاً، وذلك على النحو التالي:

اعتماد ما ورد في نسخة مخطوطة باريس التي سميت بـ "جواهر السلوك في الخلفاء والملوك لابن الجوزي" ، وهي نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم (Arab 639) . وقد حقق هذه النسخة عمر عبد السلام تدمري[1]، ثم نسخة المختار من تاريخ ابن الجزري رقم: (1147) في مكتبة كوبريلي – إستانبول، وهي نسخة منتقاة ومختصرة من تاريخ حوادث الزمان انتخبها واختصرها المؤرخ شمس الدين الذهبي (ت. 748هـ/1347م)، وقد حققها الباحث خضير عباس المنشداوي[2]. ثم مخطوطة مكتبة غوتا التي تحمل ملفاتها الأرقام: (1559 - 1560 - 1561)[3]. ثم نسخة أخرى محفوظة في مكتبة كوبريلي – إستانبول تحت رقم: (1037)[4].

هذه النسخ جرى عليها دراسات وأعمال تحقيق ما تزال غير مكتملة، لكن المهم هنا الإشارة إلى أن بعض السنوات بأخبارها ووفياتها جاءت ناقصة[5]. ولكي تأتي هذه الدراسة خادمة لهدفها، وهو عملية رصد الأوبئة والأمراض وحالات الغلاء في بلاد الشام ومصر ضمن الإطار الزمني الوارد في عنوان الدراسة، ارتأى الباحث الاعتماد على مصادر أخرى؛ تجلية للأمر وتحقيقاً لهدف البحث وتكملة وسداً للنواقص في كتاب حوادث الزمان للجزري. وعليه انتقى ثلاثة مؤرخين، اثنان منهم عاصَرا الجزري وربطتهما به علاقة صداقة، وكان فيما بينهم تبادل ونقل للمعلومات. يأتي في المقام الأول المؤرخ علم الدين البرزالي (ت. 739هـ/ 1338م) في كتابه "المقتفي على كتاب الروضتين" ، فيجد الدارس لكتابه ولكتاب الجزري مئات الإحالات بينهما في نقل الأخبار بمختلف أشكالها[6]. وأما المؤرخ الثاني؛ فهو شمس الدين الذهبي (ت. 748هـ/1347م)، وبالذات في كتابيه: "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام" ، وكتاب "دول الإسلام" . وقد ارتبط الذهبي، وكذلك البرزالي، بعلاقة جيدة مع الجزري، ولا أدل على ذلك من أنه اطلع على كتاب حوادث الزمان، وانتخب منه كتاباً سماه: "المختار من تاريخ ابن الجزري"[7]. وأما المؤرخ الثالث، وهو متأخر زماناً عن الجزري، ولكنه نقل عنه في مواضع مختلفة؛ فهو المؤرخ المصري المشهور تقي الدين المقريزي (ت. 845هـ/1445م) في كتابيه: "السلوك لمعرفة دول الملوك" ، و"إغاثة الأمة بكشف الغمة"[8].

وسيعالج البحث موضوع الوباء والغلاء ضمن محاور، منها:

- الحديث عن الأوبئة والأمراض في بلاد الشام ومصر، ورصد حالات الوباء وانتشار الأمراض، مع ذكر أسبابها، ومناطق تفشيها، وبيان أهم الآثار المترتبة عليها. ونختم هذا المحور ببيان أشهر الأمراض، وذلك من خلال دراسة مستفيضة للوفيات الواردة في كتاب الجزري وكتب المؤرخين الآخرين، ورصد ما ذكرته المصادر من أسباب لبعض الوفيات، لنصل إلى تحديد أكثر أنواع الأمراض انتشاراً، ثم نضيف في ختام هذا المحور، واعتماداً على دراسة الوفيات، محاولة رصد تبين معدل الأعمار في المنطقتين ضمن الإطار الزمني المحدد للبحث.

- تناول حالات الغلاء والمجاعات التي عانت منها بلاد الشام ومصر، وبيان أهم الأسباب الكامنة وراء ارتفاع الأسعار، وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية، وبيان الحدّ الذي كان كل من الغلاء والوباء والأمراض مؤثراً في البنية الديموغرافية للمناطق ذات التأثر الأكبر من جراء ذلك كله، وبيان أثر الحروب والفتن في حالات الغلاء.

ونختم البحث بخلاصة تبين أهم الأسباب الكامنة وراء انتشار الأوبئة والأمراض، وكذلك حالات الغلاء في بلاد الشام ومصر.

الأوبئة والأمراض في بلاد الشام

أول ذكر لوباء حل بمدينة دمشق وضواحيها يرد عند الجزري هو ما أشار إليه في أحداث سنة (643هـ/1244م): "وفيها عدمت الأقوات وبيع العقار بالدقيق وأكلت الناس الجيف والميتات والدم والقطاط ومات الناس على الطرق ونتنت الدنيا فكان الإنسان إذا مر بالجبل (الصالحية) وشم روائح الناس مرض ومات، وضجوا الناس من الغسل والتكفين فكانوا يحفرون الآبار ويرمون الناس بعضهم على بعض وكذلك الحفاير، كل حفيرة تسعمائة نفر فإذا امتلأت الحفيرة طموا عليهم"[9]. وتشير المصادر إلى أن السبب وراء ذلك يكمن في الحال التي وصلت إليه المدينة وضواحيها، نتيجة الصراع بين الحكام الأيوبيين في مصر مع نظرائهم في دمشق، واستعانة حاكم مصر بالقوى الخوارزمية التي

حاصرت بلاد الشام، وعاثت فيها تقتيلاً في سنتي (641 – 642هـ/1243 – 1244م)[10]؛ حيث كان نصيب دمشق هو الأكثر خطورة؛ إذ حرقت ضواحي المدينة وحوصرت لمدة ثلاثة أشهر، ونتج عن ذلك الغلاء والوباء. ويصف المقريزي الحال بقوله: "مات كثير من الناس جوعاً وباع شخص داراً قيمتها عشرة آلاف درهم بألف وخمسمائة درهم اشترى بها غرارة قمح"[11]، ويستغرب الذهبي مما حل بالبلد وحصارها لمدة خمسة أشهر مع ارتفاع الأسعار وكثرة الموت، فيقول: "وأنتن البلد بالموتى على الطرق وعظم الخطب وأولئك (الخوارزمية وحلفاؤهم من الأيوبيين) يقاتلون على الملك، والخمور والفاحشة مضمنة بالبلد والمكوس شديد"[12].

وتتوإلى التأثيرات السلبية والمسببة للوباء وكثرة الموت لأسباب متعلقة بالصراعات والحروب العسكرية، وهو ما حصل مجدداً في سنة (656هـ/ 1258م) بعد سقوط بغداد بيد المغول وما نتج عن ذلك من قتل وتدمير، إضافة إلى الهجرة الواسعة للناجين من العراق إلى بلاد الشام. ففي هذه السنة انتشر الطاعون الرئوي ببلاد الشام، وانتقل عن طريق المهاجرين إليها، ويبدو أن أثره أصاب أكثر من موقع؛ حيث ترد إشارات عن تفشيه في مناطق حلب؛ فكان عدد الموتى اليومي يحصى بحدود ألف ومئتين. وفي دمشق كان أثره بحسب المصادر: "لا يحد ولا يوصف ومات من أهل دمشق خلق كثير"[13].

وتعرضت أجزاء من بلاد الشام إلى انتشار أمراض ووباء الحميات في مناطق جنوبي بلاد الشام، وبالذات في مناطق القدس والرملة من فلسطين، وذلك في سنة (671 – 672هـ/ 1271 – 1272م). وكان السبب وراء ذلك، وفق ما أورد الجزري، يكمن في تلوث مياه الشرب في الآبار التي كان يستخدمها السكان، ولكن المصادر، على الرغم من إشارتها إلى سبب المرض، لم تزودنا بمعلومات وافية عن مدى تأثير هذا المرض على الوفيات، وإن كانت قد أشارت إلى سعي الدولة لعلاج مشكلة التلوث[14].

وتورد المصادر عن حالة تفشٍّ لما عرف بـ "الموتان" الذي أصاب الثروة الحيوانية، وبخاصة الجمال، وذلك سنة (691هـ/ 1291م)؛ مما اضطر الأمراء إلى حمل أثقالهم على الخيول، وكذلك تسفير الضعفاء من الجيش المملوكي من بلاد الشام إلى مصر، وكانت

القوات المملوكية في هذه السنة قد خاضت حرباً مع الأرمن وفتحت قلعة الروم[15].

من الأخطار التي شهدتها بلاد الشام ومصر ما كان في سنة (695هـ/ 1295م)، وهي السنة التي كانت آثارها كارثية على صعد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وشهدت أرقاماً مخيفة من حيث أعداد الموتى جراء الأوبئة وحالات الغلاء. وقد أسهب الجزري في وصف الحال في مصر، ونقل جزءاً من أخباره عن روايات شهود عيان، ومن مصادر رسمية، ومن أخبار تناقلها المهاجرون والتجار، ولكنه تورع عن مزيد من التفاصيل لعدم وثوقه بالمخبرين[16]. ويبدو من الروايات التي أشار إليها الجزري أن أمر الوباء كان خاصاً بمصر، أما التأثير على بلاد الشام؛ فقد كان من جراء الهجرات إليها هرباً من الأوضاع المأساوية في مصر؛ حيث يشير إلى أن أعداد المهاجرين بلغت في أشهر معدودة من شوال إلى ربيع الآخر سنة (695هـ/ 1295م) اثنين وثمانين ألفاً أسكنوا في منطقة ساحل فلسطين[17]. ويعتقد الباحث أن ذلك كان في المناطق التي حررت من السيطرة والاحتلال الصليبي، بعد الانتصار الذي حققته القوات المملوكية سنة (691هـ/ 1291م)، بتحرير مدينة عكا والساحل الفلسطيني من الاحتلال الصليبي في عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (689 – 693هـ/ 1290 – 1293م).

ومما زاد من الآثار السلبية على بلاد الشام أنها جاءت والمنطقة تشهد حالات قحط ونقص في المياه، إضافة إلى هجرات من القبائل المغولية إلى بلاد الشام، التي بلغت – بحسب قول الجزري – عشرة آلاف بيت[18]. وقد ترافق كل ذلك مع حالات ارتفاع لأسعار السلع الغذائية في بلاد الشام، وخاصة القمح الذي وصل فيه سعر الغرارة إلى مئتي درهم، بعد أن كان سعرها أقل من مئة وأربعين درهماً، وكذلك ارتفعت أسعار اللحم والخبز والشعير[19]. والسؤال الذي يثار حول تأثير ذلك على بلاد الشام، وإمكانية ربط الغلاء والهجرة الكثيفة إلى بلاد الشام بما أشار إليه الجزري من انتشار ظواهر سلبية جرمية في دمشق وغيرها من المناطق؛ حيث يشير إلى تعدد حالات القتل لحراس الدروب في دمشق، وكذلك إلى حالات سرقة الأسواق[20]. ويبدو أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة على سكان بلاد الشام كان لها تأثير أيضاً على تداول أخبار وخرافات، منها قصة الثور في قرية جبة أعسال من قرى دمشق، الذي تجعله الرواية ناطقاً

مبشراً الناس بقرب الفرج بشفاعة الرسول – صلى الله عليه وسلم – لتنتهي بذلك حالات الجفاف والغلاء. ويورد الجزري القصة: "كثر الحديث عن قاضي جبة أعسال، أنه تكلم ثور بقرية من قرى جبة أعسال، وملخصها. . . . . أن الله كان قد كتب على الأمة سبع سنين جدب، ولكن بشفاعة النبي – صلى الله عليه وسلم – أبدلها بالخصب. . . [21]". والجزري هنا لا ينفي القصة الخرافية، وإنما يكتفي بسردها ويقول في نهايتها: "والله أعلم بحقيقة الحال" [22].

وفي سنتي (700 – 701هـ/ 1300 – 1301م) عانت بلاد الشام من خطرين، أحدهما من صنع التأثيرات الطبيعية؛ حيث تأثرت المنطقة بالجراد الذي أحال المناطق الخصبة وما فيها من زراعات وأشجار مثمرة إلى مجرد عصي مجردة، كما حصل في غوطة دمشق، إضافة إلى تهديد من صنع البشر، وحروبهم المتمثلة بالغزو والتهديد المغولي. وقد أثر كل ذلك على جوانب الحياة، وخاصة ما تعلق بارتفاع للأسعار. ولكن المصادر لا تشير إلى تفشي مرض أو وباء نتيجة ذلك [23]. غير أننا نجد أنه بعد ذلك بسنتين انتشر وباء أصاب الثروة الحيوانية، حيث تورد المصادر أن هذه السنة حصل فيها وباء "الموتان" الذي أصاب الثروة الحيوانية، ومنها الخيول بشكل خاص، حيث يشار إلى نفوق ما يقارب ثمانين ألف رأس من الخيل في دمشق وحلب [24].

وشهدت سنة (709هـ/ 1309م) أخطاراً خارجية وداخلية متمثلة بالصراع على السلطة بين الناصر محمد بن قلاوون (689 – 741هـ/ 1285 – 1341م) وبيبرس الجاشنكير (706 – 709هـ/ 1306 – 1309م)، واضطراب الأحوال بدمشق، وحالات من الخوف والترقب، وعلى الرغم من ذلك نجد أن المنطقة تعاني من مرض اجتماعي تمثل في الاقتتال القبلي في المناطق القريبة من دمشق، وذلك في منطقة السويداء بين القوى القبلية المتمثلة بسكانها من القيسية واليمانية. وقد أورد البرزالي نتائج هذا الاقتتال، التي تمثلت بمقتل ما يزيد على ألف من الطرفين، وعلى الرغم من أن الغلبة كانت للقيسية فإن الطرفين تأثرا سلباً، وتأثرت مدينة دمشق؛ حيث هاجر اليمانية إلى دمشق في حالة سيئة؛ مما زاد من أوضاع دمشق حرجاً. كذلك، فالقيسية تركوا وهجروا مناطقهم خوفاً من

الدولة وتبعات الثأر القبلي؛ مما أدى، كما يقول البرزالي، إلى أن: "بقيت القرى خالية والزروع سائبة" [25].

وشهدت بلاد الشام انتشاراً للأمراض في سنتي (723 – 724هـ/ 1323 – 1324م)؛ حيث انتشر المرض لمدة شهر في بلاد الشام مع كثرة الموت، وذلك بسبب رياح سوداء حارة في سنة (723هـ/ 1323م) [26]، وفي السنة التالية يبدو أن المرض كان عاماً في بلاد الشام ومصر والصعيد؛ حيث كثر الموت السريع [27].

وفي سنة (726هـ/ 1325م) يصف الجزري من واقع المعاينة والمعايشة انتشار الأمراض في بلاد الشام، ويشير إلى الوضع في مدينة دمشق، فيقول: "في العشر الثاني من ذي القعدة حصل بدمشق للناس مرض وحمى وسعال ونزلات برد، بحيث مرض كل من بدمشق، كنا في البيت سبعة أنفس، مرضوا السبعة في وقت واحد، وكان المرض سليماً" [28]. وحول أسباب انتشار هذا المرض يشير المقريزي إلى حصول سيل عظيم في الفرات أعقبه مطر، وأنه حدث وخم وفناء عم الناس من الفرات إلى دمشق، فلم تبق مدينة فيما بين ذلك حتى كثر بها المرض والموت [29]. ولكن الجزري يضيف معلومات عن البؤرة التي انتقل منها المرض إلى بقية بلاد الشام، فيقول: "بعد ذلك وردت الأخبار أن المرض كان مبدؤه من ماردين واتصل إلى حلب، ووردت الأخبار من حلب أن المرض كثير وأن العطارين ظلوا ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ لم يغلقوا دكاكينهم من كثرة عمل المغالي وبيع الأشربة واتصل المرض إلى حماة وحمص ودمشق وإلى البلاد القبلية من أعمال حوران والقدس ونابلس وكان أخف من دمشق" [30]. وتتفق المصادر على سرعة انتشار المرض وشموله معظم مناطق الشام، وأثر ذلك على ارتفاع أسعار بعض السلع وارتفاع أسعار الأشربة والمغالي التي يكثر استخدامها في حالات المرض، إضافة إلى ارتفاع أجور الأطباء والمعالجين. وعلى الرغم من ذلك يوصف هذا المرض، على سعة رقعة انتشاره، بقلة تأثيره على حالات الوفاة: "كان فصلاً زموماً (سموماً) وكان الموت فيه بالنسبة إلى المرض قليلاً"، أو كان، كما وصف الجزري، : "مرضاً سليماً" [31]. ولكن وبحسب الأخبار الواردة عند الجزري، فإن آثار المرض في السنة السابقة قد امتدت إلى سنة (727هـ/ 1326م)، ويصف ذلك بقوله: "في المحرم كثر مرض الناس بحميات حادة دموية، لم

يكن يسلم منها أحد، يستمر المريض أسبوعاً ثم يشفى، وربح بياعو الأدوية والأطباء والحجامون مالاً كثيراً "[32]. وتظهر الأخبار أن السبب وراء انتشار هذا المرض، وإن كان استمراراً لما كان في سنة (726هـ/ 1325م)، ربما كان مرتبطاً بشكل رئيس بنظافة مصادر المياه والصرف الصحي بمدينة دمشق؛ حيث نجد أن السلطات في دمشق قامت في هذه السنة، وتحت أمر نائب دمشق سيف الدين تنكز (ت. 744هـ/ 1344م)، بتنظيف شبكة المياه في دمشق، وأنفق عليها مبلغ ثلاثين ألف درهم، "ونظر تنكز في مقاسم المياه بدمشق التي تتصرف في دور الناس وكسح ما فيها من الأوساخ وفتح ما استد منها حتى صلحت كلها... وكانت المياه قد تغيرت لما خالطها في طول السنين، وصار الوخم يعتاد أهل دمشق في كل سنة "[33].

ويبدو أن تلوث المياه في دمشق كان في حاجة إلى معالجات ومتابعات؛ حيث ورد أيضاً ما يشير إلى إصلاح الأوضاع، ومنع الملوثات التي كانت تصب في نهر ثورا بدمشق، وهذا ما حصل سنة (728هـ/ 1327م)[34]. وقد وصف الجزري هذه السنة بأنها من السنوات الصعبة على دمشق، فعلاوة على المرض بسبب تلوث المياه، عانت كذلك من موجات جراد أثرت على محاصيلها[35].

ومما أورده الجزري، تبدو ملاحظة قد تكون جديرة بالاهتمام، وهي التخلص من الكلاب في دمشق في سنوات متعددة، وإن كان لذلك ارتباط بانتشار الأمراض؛ حيث يشير إلى إجراءات قتل للكلاب كما حصل في سنوات (693، 729، 731، 733، 736هـ)[36].

هكذا يتبدى أن انتشار الأوبئة والأمراض في بلاد الشام كان نتيجة عدة عوامل، منها ما هو من تأثير الطبيعة والتقلبات المناخية، والآفات مثل الجراد، ومنها أيضاً ما يتعلق بظروف وأسباب من صنع الإنسان وسوء تصرفاته المتمثلة بالحروب من قوى خارجية أو الحروب والفتن الداخلية، علاوة على ممارسات وعادات ربما قادت إلى أعمال أثرت على نظافة البيئة، وأسهمت في تلوث أصاب مصادر المياه، مما شكل أحد أسباب انتشار الأوبئة والأمراض.

الأوبئة والأمراض في مصر

على الرغم من أن مؤرخنا شمس الدين الجزري دمشقي المولد والوفاة، ولم يكن مقيماً في مصر، وإن كان قد زارها لمرة واحدة، وذلك في سنة (701هـ/ 1300م)، فإن أخبار مصر شكلت جزءاً كبيراً من مؤلفه، وكان من ضمن هذه الأخبار ما تعلق بما تعرضت له مصر من انتشار للأوبئة والأمراض، واهتم بإيراد معلومات واسعة ومهمة عن حالات الغلاء والمصاعب الاقتصادية التي عانى منها السكان في مصر ضمن الإطار الزمني لكتابه.

وفي أول إشارة إلى حالات الوباء والغلاء في مصر يوردها ضمن أخبار سنة (597هـ/ 1200م) بقوله: "فيها هبوط النيل ولم يوف وعلت الأسعار بديار مصر جداً، ووقع الوباء المشهور وأشرفت ديار مصر على الخراب الكلي"[37]. ويبدو أن ما ذكره الجزري جاء تابعاً لما كان في مصر في السنة السابقة (596هـ/ 1199م) وفق ما ورد في أخبار سنة (596هـ/ 1199م)، إذ يرد فيها: "مع دخول الربيع هب هواء أعقبه وباء وفناء وفني أهل القرى... حتى إن القرية التي كان فيها خمسمائة نفس، لم يتأخر بها سوى اثنين أو ثلاثة"[38]. ويشار إلى أعداد كبيرة من الموتى: "فبلغ من كفنه الملك العادل الأيوبي (ت. 615هـ/ 1218م) من الأموات – في مدة يسيرة – نحو مائتي ألف وعشرين ألفاً"[39]. وقد صور المؤرخ الذهبي حال انشغال الناس بأخبار الموت والغلاء عن أي تطورات أخرى بقوله: "سلطن العادل ولده الكامل بمصر وخطبوا له وكان المصريون في شغل عن الملك بنقص النيل، وأقبل القحط والوباء المؤلم المفرط وخربت ديار مصر وجلا عنها أهلها واشتد الغلاء في السنة الآتية"[40]، حيث لم يبق عامراً بمصر إلا شط النيل. وإشارة إلى فظاعة تزايد أعداد الموتى، فقد وصفت إحدى البلدات أنها كانت تحتوي على أربعمئة نول، فلم يبق فيها – بحسب تعبير الذهبي – "نافخ نار"[41]. وتظهر الأخبار أن هذا الوباء لم يكن قاصراً على مصر؛ حيث يورد الجزري: "وفيها وقع وباء في بني عنزة بأرض الشراة، بين الحجاز واليمن كانوا يسكنون عشرين قرية وهلك جميع من بثماني عشرة قرية فلم يبق منهم أحد"[42]. وتبدو فظاعة التأثير الكارثي في هذه السنة أن مصر في مناطق متعددة

تعرضت لزلزال قوي أدى إلى دمار وموت أعداد كثيرة [43]. وقد أفاض المقريزي في وصف مخيف للآثار التي ترتبت على هذه الأهوال، سواء أكان بالهجرة من مصر أم بأكل الميتات. وكذلك تسمية الذهبي لهذه السنة بالمفترسة؛ حيث كان يخرج من القاهرة في اليوم نحو خمسمئة جنازة، وهذا العدد أقل مما كان يحصل خارج القاهرة [44].

وقد كانت الحروب سبباً للقتل وانتشار الأمراض، ونجد مثالاً على ذلك ما تعرضت له مدينة دمياط من جراء الحملة الصليبية الخامسة (615 - 618هـ/ 1218 - 1221م)؛ حيث تعرضت لحصار مشدد من القوى الصليبية استمر ستة عشر شهراً واثنين وعشرين يوماً؛ مما أدى إلى نفاد المؤن وعرض سكان المدينة ومقاتليها إلى المجاعة وتفشي الوباء والأمراض، "لأخذ الفرنج دمياط لأن أهلها هلكوا بالقحط والوباء". وربما كان نتيجة ذلك أو من أحد أسبابه أن السنة التالية (617هـ/ 1220م) كانت بحسب وصف المقريزي: "أشق السنين وأشدها على أهل مصر" [45].

ويشير الجزري إلى انتشار حالة وبائية في مصر سنة (633هـ/ 1235م)، نتج عنها آلاف الوفيات؛ حيث قدرت في القاهرة ما يزيد على اثني عشر ألفاً دون الوفيات في مناطق الريف [46].

وفي سنة (672هـ/ 1273م) يشار إلى وباء أصاب أهل مصر وأريافها، وقد كان أشد تأثيره بين الأطفال والنساء، هذا الوباء لم يحدد سببه ولا أعداد الوفيات، ولكن الربط بينه وبين وباء ومرض الحميات الذي أصاب أهالي مناطق الرملة (فلسطين) بسبب تلوث مياه آبار الشرب، ربما يقودنا إلى التخمين أن ما حصل بمصر وأريافها ربما كان لأسباب مشابهة [47].

لم تقتصر الأوبئة والأمراض على السكان، وإنما تعدت ذلكَ لتصيب ثرواتهم الحيوانية؛ مثل ما أصاب الأبقار في سنة (685هـ/ 1287م)، ولبيان حجم ذلك يعطينا المقريزي مثالاً على ذلك، بقوله: "حتى إن شخصاً كان له ثلاثمائة وأربعون رأساً ماتوا جميعاً في نحو شهر" [48]؛ بمعنى أن الأمر استمر لفترة تعدت الشهر. ومما لا شك فيه أن ذلك تعدى الخسائر الشخصية لمالكي الثروة الحيوانية ليمتد إلى التأثير على جوانب

اقتصادية بالنسبة للزراعة وإدارة طواحين الماء والدواليب، إضافة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع، ومنها اللحوم في أوقات تتعرض فيه الثروة الحيوانية للأمراض والأوبئة المؤدية إلى نفوق أعداد كبيرة منها. وسنلاحظ أن الثروة الحيوانية أصيبت بأوبئة وأمراض فتكت بها في سنوات لاحقة؛ مما أجبر الدولة على اتخاذ إجراءات مختلفة هدفت من خلالها إلى تطويق آثار نقص الثروة الحيوانية، سواء على أسعار اللحوم أم المنتجات المرتبطة بالثروة الحيوانية.

ومن الأزمات الكبرى التي ألحقت ضرراً كبيراً ببلاد الشام ومصر ما كان من غلاء وانتشار للأوبئة في سنتي (694 - 695هـ/ 1293 - 1294م). وقد أفاض مؤرخنا الجزري، وكذلك المؤرخ البرزالي، في وصف الحالة، فأشارا إلى أن تأثير ذلك شمل مناطق متعددة خارج بلاد الشام ومصر مثل منطقة برقة. وكان الوباء وكثرة الموت مترافقاً مع ارتفاع حاد في سعر السلع الغذائية، مع تبيان أن الأمر في مناطق مثل الإسكندرية كان أكثر وضوحاً، ويقول الجزري: "وفيها قصر النيل فتزايد الغلاء وكان عاماً شمل مصر وبرقة وبلاد الشام"[49]. ويبدو واضحاً أن ذلك كان امتداداً لسنة جفاف في سنة (693هـ/ 1293م) بدليل أن سكان بلاد الشام أقاموا صلوات الاستسقاء لأكثر من مرة[50]. ونتج عن هذه الأوضاع هجرات من مناطق برقة إلى مصر، وقدرت المصادر أعداد المهاجرين بخمسين ألفاً[51]. ليتبعها هجرة من مصر إلى بلاد الشام. وقدر الجزري بناءً على مصادره عدد المهاجرين بحوالي اثنين وثمانين ألفاً في سنة (695هـ/ 1294م)[52]. ويتابع الجزري، نقلاً عن المؤرخ البرزالي الذي وردت إليه معلومات من قاضي مصر بدر الدين بن جماعة (ت. 732هـ/ 1332م)، أن أعداد الوفيات في مصر دون القاهرة في اليوم تبلغ ألفاً وخمسمئة، تضاف إليها أعداد الوفيات اليومية للغرباء المقدرة بحدود مئة وخمسين[53]، وبلغت أعداد الوفيات في القاهرة ممن أثبتت أسماؤهم في السجلات سبعة عشر ألفاً وخمسمئة[54]. وفي سبيل توضيح كارثية هذا الوباء وما رافقه من غلاء، يعطينا الجزري وصفاً لما حصل في مدينة الإسكندرية، فيقول: "إن الإسكندرية وقع فيها الفناء والمرض؛ بحيث كان فيها اثنا عشر ألف نول تعمل القماش، وأن ما بقي فيها دون ألف نول". وكتعبير عن تأثير كل ذلك على البنية الديموغرافية للمدينة، يتابع الوصف: "حتى

أن يوم الجمعة ما يكمل الصف الأول من الجامع "[55]. غير أن هذا الوصف يبقى عاماً؛ فالمعيار الذي أشار إليه غير دقيق، من حيث تركيزه على أعداد المصلين؛ لأن في ذلك غضاً للطرف عن فئات لا تذهب إلى المسجد، إما بحكم الجنس أو العمر أو المرض. ويهمل هذا المعيار الأخذ بعين الاعتبار الأعداد التي من المفترض أنها هاجرت داخلياً أو خارجياً. ومما لا شك فيه أن التأثير كان واضحاً حتى على أسعار السلع في هذه المدينة مقارنة بغيرها؛ إذ يعطينا مثالاً على سعر الفروج في الإسكندرية الذي بلغ ستة وثلاثين درهماً، في حين أن سعر هذه السلعة في القاهرة بحده الأقصى وصل إلى ثمانية عشر درهماً[56].

إن عظم تأثير هذا الوباء والغلاء قد أفرز ممارسات غير طبيعية من أكل الميتات والقتل أو التدليس ببيع لحوم الحمير، وغير ذلك[57]. وبما أن تأثير وباء وغلاء هذه السنة كان في بلاد الشام أقل منه في مصر، فيشير الجزري إلى أن الدولة قد استعانت بمخزون الغلال الشامية في مناطق الخزن في مدينة صفد ومدن سواحل فلسطين، وجلبت من هذا المخزون إلى مصر ما مقداره أربعة وعشرون ألف غرارة من القمح[58].

وتأثرت الثروة الحيوانية بأمراض وأوبئة أصابتها في سنوات متعددة، منها ما أصاب الأبقار في دمياط والصعيد سنة (699هـ/ 1299م)، واستمر إلى السنة التالية، وأصيبت به الخيول كذلك، وهو ما أصابها مجدداً في سنة (703هـ/ 1303م)، وقد عبر المقريزي عن ذلك، بقوله: "وفيها فنيت أبقار أرض مصر، وذلك أن وقع فيها وباء من أخريات السنة الماضية، وتزايد الأمر حتى تعطلت الدواليب ووقفت السواقي. . وكان لرجل من أشمون طناح (تسمى الآن أشمون الرمان تابعة للدقهلية) ألف وواحد وعشرون رأساً من البقر، مات منها ألف وثلاثة أرؤس. . . واضطر الناس لتعويض البقر بالجمال والحمير وبلغ سعر الثور ألف درهم"[59]. وكانت هذه الحالة من نقصان في الثروة الحيوانية، وبخاصة الخيول، والدولة والجيش بأمس الحاجة إليها؛ نظراً للهجمات المغولية على بلاد الشام، والهزيمة التي تعرض لها الجيش المملوكي في موقعة وادي الخزندار (شمال شرق حمص)، وما تبع ذلك من حاجة الجيش للخيل. ويورد البرزالي في أخبار سنة (700هـ/ 1300م) أن أسعار الخيل على الرغم من ذلك انخفضت في مصر، ويعلل سبب ذلك بالهجرة من الشام إلى مصر، وما كان معهم من خيول[60].

ومن السنوات التي عانت فيها مصر من أوضاع اقتصادية شهدت ارتفاعات وتذبذب في الأسعار، مع حالة عدم استقرار سياسي، ما كان في سنة (709هـ/ 1309م)، وترافق ذلك مع انتشار لأمراض حادة؛ حيث يقول المقريزي: "عم الوباء وطلبت الأدوية والأطباء وعز سائر ما يحتاج إليه المرضى"[61]. وقد أشار البرزالي إلى تأثير هذا الوباء بمصر، وأشار إلى عدد الوفيات التي عدها قليلة، ربما مقارنة بما كان في سنوات سابقة، مثل الذي كان في سنة (695هـ/ 1295م)، فيقول: "حصل وباء بالقاهرة في شهر شعبان وهو وباء خفيف، فكان يموت في اليوم مئة نفس"[62]. ولكن يبدو أن حالة الخوف واليأس من سوء الأوضاع جعل العامة في مصر يرددون عبارات فيها، إلى جانب الأبعاد المشيرة إلى الحالة الاقتصادية، ما يحمل النقمة على الأوضاع السياسية، والأمل في أن تعود الأمور للانفراج بعودة سلطانها الشرعي، فرددت: "سلطاننا ركين[63] ونائبنا دقين[64] يجينا الماء منين (من أين) جيبوا لنا الأعرج[65] يجي الماء ويدرج"[66].

يشير المقريزي إلى انتشار وباء في مناطق مختلفة من الديار المصرية؛ حيث انتشر بداية في مناطق أسوان وأسنا، وانتقل إلى منطقة الأشمونين، ولم يحدد نوع الوباء أو المرض، ولم يقدم إحصاءً لعدد الوفيات مكتفياً بالإشارة: "وهلك فيه بأسوان وغيرها عالم كبير"[67].

وترد إشارات عن أمراض في مصر كانت واسعة الانتشار، ولكنها لم تكن مسببة لأعداد كبيرة من الوفيات؛ حيث أجمعت المصادر على ذلك. ويمكن تصنيف هذه الأمراض بأمراض الحميات الموسمية؛ إذ يشير البرزالي بناءً على معلومات واردة إليه في كتاب من مصر من الشيخ فخر الدين ابن الظاهري، حيث يقول: "إنه مرض جميع من عنده وبقي أربعة أيام لا يجد من يشتري له حاجة أو قوتاً. . . . ثم لطف الله تعالى"[68]. وهو بالمقارنة يشبه المرض الذي انتشر في دمشق سنة (726هـ/ 1325م) من حيث سعة الانتشار وعدم أو قلة الوفيات؛ حيث وصف المرض بأنه "كان سليماً"[69]. وأنه مشابه للمرض الذي انتشر في مصر في السنة التالية (727هـ/ 1326م)، حيث يقول: "في العشر الأوسط من صفر قدموا التجار من مصر وأخبروا أن حصل بالديار المصرية في أول صفر مرض كثير، قل أن سلم منه أحد، وكانت عاقبته سليمة، يسمى اللطاش"[70]. ويوضح

ذلك بشكل أكثر دقة وصف المقريزي لهذا المرض، بقوله: "وقد كثر مرض الناس بحميات دموية فشت حتى لم يكد يسلم منها أحد، وكان المريض يتمادى أسبوعاً ويبرأ"[71].

ويختم الجزري الإشارة إلى الأوبئة والأمراض في مصر في خبر نقله من كتاب علم الدين البرزالي لسنة (730هـ/ 1329م) بالقول: "في أول ذي القعدة رسم مولانا السلطان، عز نصره، بسفر المبتلين من البرص والجذام بمصر والقاهرة إلى الفيوم"[72]. ونجد مثيلاً لهذا الإجراء في تاريخ مصر، إذ صدرت في سنة (664هـ/ 1265م) الأوامر السلطانية بجمع أصحاب العاهات ونقلوا إلى الفيوم[73].

ما يمكن الإشارة إليه أن مصادرنا قلما تشير إلى سبب الأوبئة والأمراض إلا في حالات نادرة، ويلاحظ التركيز على مناطق بعينها، وخاصة العواصم والمدن الكبرى، مثل القاهرة والإسكندرية في مصر ودمشق وحلب في بلاد الشام، وأن الإحصائيات بأعداد الوفيات فيها تركيز على هذه المراكز، مع إغفال تام لما يحصل في القرى والمناطق الريفية.

وفي ختام هذا المحور، يبدو مهماً أن نتساءل عن الأمراض والأوبئة التي انتشرت وكانت مسببة للوفاة، وبما أن الأخبار الواردة حول هذا الأمر لا تسعفنا بالحصول على إجابة دقيقة، ارتأى الباحث في محاولة للحصول على إجابة لموضوعين، أولهما تحديد أكثر الأمراض انتشاراً، وخاصة تلك المسببة للوفيات، وثانيهما الإجابة عن سؤال حول متوسط الأعمار للسكان في بلاد الشام ومصر ضمن الإطار الزمني للبحث، ومن خلال المصادر الرئيسة له. ولتحقيق ذلك أجريت دراسة فاحصة للوفيات في كتاب حوادث الزمان للجزري، مع الاستعانة بالمصادر الأخرى للبحث فيما يتعلق بالوفيات للسنوات الناقصة من كتاب حوادث الزمان. أجريت دراسة استقصائية للوفيات، وبخاصة الوفيات للمترجم لهم، والتي ذكر فيها تاريخ المولد والوفاة وسبب الوفاة. وخلص البحث إلى تحديد أنواع الأمراض التي ذكرت، ومنها: مرض السكتة (موت الفجأة)، الحمى والإسهامات (الاستفراغين)، الأمراض المعوية (القولنج)، أمراض الجهاز التنفسي (الخانوق، الدفتريا، سعال مزمن، البلغم، الزحار أو الدوسنطاريا، خراج الحلق، مرض الصفراء بسبب البعوض)، الفالج (الشلل النصفي)، السل، النقرس (التهاب المفاصل)،

الذرب (من أمراض الجهاز الهضمي)، الاستسقاء (تجمع السوائل في الجسم)، الذبول (الهزال)، الجذام، الجدري، السرسام.

ومما يلفت الانتباه أنه عند دراسة الوفيات وعلاقتها بالأمراض، تبين أن نسبتها كانت على النحو التالي: (30 %) من الوفيات كان سببها موت الفجأة (السكتة)، يليه مرض الفالج وشكل ما نسبته (20 %)، ثم الأمراض التنفسية بما نسبته (12 %)، والأمراض المعوية (10 %)، وشكلت بقية الأمراض مجتمعة ما نسبته (28 %).

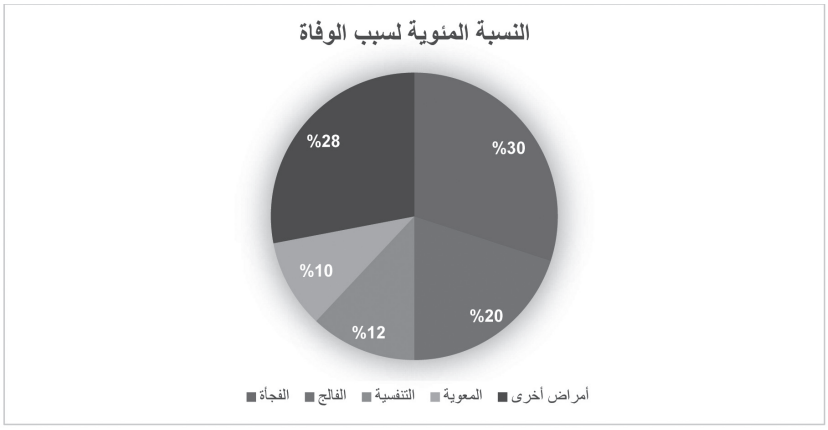

أما بالنسبة لمتوسط الأعمار للسكان في الإطار الزمني، ومن خلال دراسة الوفيات – التي حددت المصادر فيها تاريخ المولد والوفاة – وعددها (1659)؛ فكانت على الشكل البياني التالي:

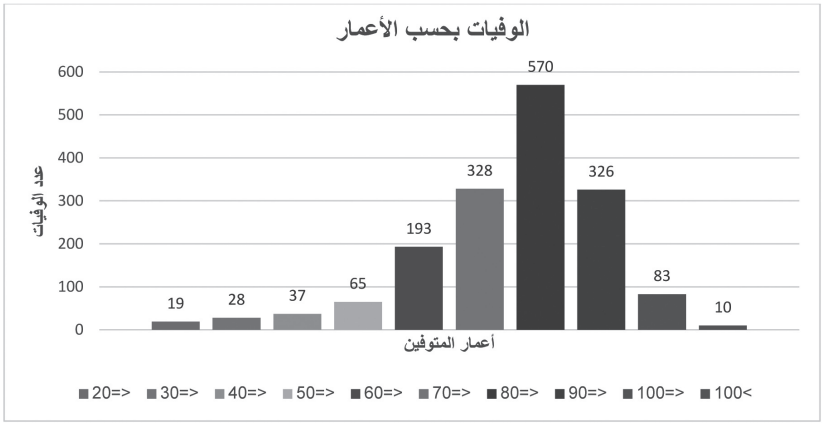

الغلاء في بلاد الشام ومصر

على الرغم من صعوبة تتبع أسعار السلع الغذائية والغلاء الذي طال الكثير من حاجيات الإنسان، فإن الجزري رصد الغلاء الذي أصاب منطقتي بلاد الشام ومصر. وورد ذلك أيضاً عند البرزالي والذهبي، وأخيراً عند المقريزي الذي كان تركيزه بشكل أكبر على حوادث الغلاء في مصر. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المصادر تكاد تجمع على ذكر الأسباب الموجبة للغلاء، ومنها:

عوامل طبيعية

1 - حالات الجفاف والقحط وتأخر الأمطار

وهذا السبب في الغلاء الذي أصاب بعض السلع نجده أكثر تأثيراً في بلاد الشام بحكم طبيعة مناخها، واعتماد الجزء الأكبر من زراعتها على مياه الأمطار، وتعرف بالزراعات البعلية، في حين أن الزراعة في مصر تعتمد - بحكم مناخها - على نهر النيل وفيضانه، وهي أقل تأثراً بمياه الأمطار.

في بلاد الشام رصدت المصادر العديد من السنوات التي شهدت إما نقصاً في كميات الأمطار وإما تأخراً فيها؛ مما أثر على طبيعة الإنتاج للمحاصيل نقصاً؛ ومن ثم أدى إلى زيادة الأسعار، ورصدت أحوال زادت فيها الأمطار إلى حدود كانت ملحقة للضرر بمصادر الإنتاج الزراعي والحيواني؛ ومن ثم تأثرت الأسعار سلباً.

في سنة (656هـ/ 1258م) شهدت بلاد الشام ارتفاعاً في أسعار معظم السلع لعدة أسباب؛ منها قلة الأمطار. ولكن السبب الأهم هو ما حدث في هذه السنة من احتلال المغول لبغداد، وما تبع ذلك من الهجرات السكانية من العراق إلى بلاد الشام، التي كانت من أسباب ارتفاع الأسعار وانتشار الأمراض. وقد أوردت المصادر أمثلة على ارتفاع الأسعار؛ حيث بلغ سعر مكوك القمح (حوالي 61 كغم) بحلب مئة درهم، والشعير بلغ ستين درهماً، والبطيخة الخضراء ثلاثين درهماً، وفي دمشق بلغ سعر رطل التمر الهندي

ستين درهما[74].

في سنة (660هـ/ 1261م) شهدت دمشق ومناطقها ارتفاعاً في سعر القمح؛ حيث وصل سعر الغرارة (حوالي 204 كغم)، بحسب ما أورده الجزري، إلى أربعمئة وخمسين درهماً، وكان الحال في حلب، كما يشير، أشد. وقد كان السبب وراء هذه الحالة أن بلاد الشام عانت من ظروف مناخية غير مواتية جاءت مترافقة مع ظروف سياسية وعسكرية ضاغطة بسبب الغزو المغولي واحتلاله وتهديده للمنطقة[75].

من السنوات التي شهدت ارتفاعاً شديداً في الأسعار ما كان في سنتي (694 - 695هـ/ 1294 - 1295م)؛ إذ كان القحط عاماً شمل مناطق متعددة، مثل برقة ومصر؛ مما أدى إلى هجرات سكانية من شمال إفريقيا إلى بلاد الشام ومصر. وفي هاتين السنتين شهدت بلاد الشام قلة الأمطار وتأخرها؛ مما كان له الأثر الأكبر على ارتفاع الأسعار. وقد أشارت المصادر إلى ذلك؛ حيث بلغ سعر غرارة القمح ما بين مئة وخمسين درهماً كأدنى سعر ومئتي درهم، واللحم وصل ثمن الرطل منه ما بين أربعة دنانير وأربعة دنانير ونصف الدينار، والخبز بلغ سعر كل رطل وأوقيتين درهماً. وأشار الجزري إلى معاناة الناس من قلة المياه، بل وصل الأمر من شدة قلة المياه إلى القول: إن ثمن سقاية الدابة بدرهم وشربة الإنسان بربع درهم[76]. ويشير الذهبي إلى أن السعر نزل قليلاً في حيث بلغ سعر غرارة القمح بدمشق في سنة (696هـ/ 1296م)، حدود مئة وثمانين درهماً في بلاد الشام. ولم تكن بلاد الشام وحدها من عانت من هذه الظروف، بل كانت بلاد مصر تعاني في هذه الفترة من ارتفاع في الأسعار؛ حيث وصل سعر إردب القمح إلى حدود مئة وستين درهماً؛ مما انعكس ارتفاعاً على أسعار الخبز، حيث وصل سعر خمس أواق منه بدرهم[77].

ومن السنوات التي شهدت شحاً في الأمطار ونقص مياه الأنهر ما كان في سنة (697هـ/1297م). ويصف الجزري حال ذلك في دمشق: "غارت الأعين ونقصت الأنهار بدمشق وبقي نهر ثورا مقدار شبرين وفيه مواضع كثيرة ما تصل إلى الركبة. وأما نهر بردا؛ فبقي مقدار مسكبه وما يصل إلى جسر جسرين وهلكت أكثر المزروعات وغلا

الطحن حتى بلغ طحن كل غرارة خمسة وعشرين درهماً إلى عشرين " . وكان الحال أشد في مناطق فلسطين، وخاصة في القدس والخليل [78].

في سنة (704هـ/ 1304م) عانت بلاد الشام من قحط وجفاف وندرة الأمطار في المنطقة ما بين منطقة الغور وحتى العريش، وتكرر الأمر في سنة (705هـ/ 1305م)، وعلى الرغم من أن المصادر – التي اطلعنا عليها – لم تشر إلى سلع معينة ولا إلى ارتفاع أسعار، إلا أن الحالة التي استدعت هجرة السكان لقراهم حتى بلغ الأمر إلى أن خلت ألف وثمانمائة قرية، فإن كل ذلك لا يمكن أن يكون دون تأثير على الأسعار [79].

وفي سنة (717هـ/ 1317م) شهدت بلاد الشام أوضاعاً مناخية مضطربة أثرت على إلحاق أضرار فادحة في المباني والمزروعات، وكان أشدها خطراً في مناطق بعلبك [80]. وتكرر الأمر في بلاد الشام؛ حيث عانت من جفاف في سنة (719هـ/ 1319م)، وقد استسقى الناس بدمشق، ووصل حد إلى الجفاف أن نهر بردى جفت مياهه، وكذلك قناة زملكا (من قرى دمشق)، وهلكت ويبست الأشجار [81].

وفي سنة (724هـ/ 1323م) كان القحط والجفاف عاماً في بلاد الشرق، وقد نتج عن ذلك أن ازدادت أعداد المهاجرين من مناطق مختلفة إلى دمشق، ومناطق أخرى من بلاد الشام، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وأوضح ما كان في مادة القمح؛ حيث وصل سعر غرارة القمح بدمشق إلى حدود مئتي درهم.

ولم تكن مصر بمنأى عن التأثر بحالة الجفاف العامة في بلاد الشرق؛ إذ وصل سعر الغرارة من القمح إلى حوالي مئة وعشرين درهماً بحسب قول الذهبي. في حين يرى المقريزي أن سعر الغرارة وصل إلى ثمانين درهماً، والسبب وراء هذا التراجع والانخفاض في سعر مادة القمح هو الأوامر السلطانية التي قضت بمعالجة ارتفاع الأسعار بإجراءين مهمين تمثلا في: حمل الغلال من مصر إلى الشام، وإبطال الرسوم التي كانت تفرضها الدولة على الغلال. ويضيف البرزالي موضحاً أن أوامر السلطان اقتضت أن ترسل الغلال من الكرك ونواحيها إلى دمشق. وهذا يفيد أن بعض مناطق الشام كانت إنتاجيتها جيدة، وكذا الحال في مصر [82].

وفي سنة (725هـ/ 1324م) يشير الجزري إلى تذبذب الأسعار في دمشق؛ فقد شهدت هذه السنة الكثير من الأمطار والبرد في معظم مناطق دمشق؛ مما أهلك المزروعات. ولكنه يشير إلى أن سعر رطل الخيار وصل إلى خمسة عشر درهماً، وبعد أيام وصل سعر القنطار إلى ستمئة درهم، ثم تراجع السعر كل خمسة إلى عشرين رطل بدرهم. ويمكن أن يفهم من ذلك أن التأثير السلبي لم يكن عاماً، وإنما أصاب جزءاً من المزروعات، وبخاصة القثائيات، ومنها الخيار. وقد لخص الجزري بعض تصرفات المجتمع الدمشقي، وكيفية تعامله مع حالات الارتفاع لبعض السلع، ويخلص إلى القول: "دمشق مجنونة وأهلها أجن لا ينضبط فيها سعر"، ويتابع ليصف بعض العادات في الشراء، وإقبال الناس على شراء السلعة حال ارتفاعها، فيقول: "ولا يحبوا (أهل دمشق) يشتروا الشيء إلا غالي وإذا رخص أهملوه"[83].

2 - السيول والأمطار

لقد أثر نقص مياه الأمطار وسنوات الجفاف على الأسعار في بلاد الشام ومصر، وتشير مصادرنا بشكل بارز إلى تأثير ذلك على بلاد الشام أكثر مما كان عليه الحال في مصر؛ إذ رصدت مصادر البحث حوالي أربع عشرة حالة من السيول وزيادة الأمطار، كان منها اثنتا عشرة حالة في بلاد الشام، واقتصرت الإشارة في مصر على حالتين.

في سنة (634هـ/ 1236م) يشير الذهبي إلى سيل جارف في دمشق سماه "سيل العرم"، كان له آثار على مدينة دمشق، وهو ما تكرر كذلك في سنة (637هـ/ 1239م)، وكان حدوث السيل في شهر حزيران من أشهر الصيف، وجاء أوانه في وقت نضج الفواكه مما ألحق أضراراً، ولكن لا إشارة إلى ارتفاع الأسعار، وإن كان يمكن التخمين أن أسعار الفواكه قد ارتفعت؛ فهو جاء في أيام المشمش ودمر بيوتاً وبساتين[84]. وتكررت حالات تعرض المنطقة إلى سيول في سنوات متفرقة أشارت إليها المصادر، ومنها ما كان في سنة (653هـ/ 1255م)، الذي كان تأثيره محدوداً وعلى بعض المناطق، ثم كان سيل سنة (669هـ/ 1270م)، وشمل تأثيره مناطق واسعة من بلاد الشام. وقد خص الذهبي مدينة دمشق وما لحق بها من آثار نتيجة هذا السيل، وأشار إلى أن من عجائب هذه السنة -

من وجهة نظره – نقص المياه وقلة الفواكه وتعطل الطواحين[85]. ومن هذه الأوصاف عند الذهبي والجزري نستطيع أن نشير إلى أن المنطقة قد تأثرت فيها حركة الأسعار، على الرغم من عدم وجود إشارات واضحة، فنقص المياه، ونقص الفواكه، وتعطل الطواحين، كل ذلك سيكون مدعاة لارتفاع الأسعار[86].

ومن السيول التي ألحقت أضراراً ببلاد الشام ما كان في سنة (682هـ/ 1283م)؛ حيث كانت مناطق بعلبك هي الأكثر تأثراً بما لحق بها من خسائر في الأبنية التحتية للمدينة، علاوة على الخسائر البشرية. وقد رصد المقريزي قيمة الخسائر التي لحقت بمدينة بعلبك بما يزيد على مئة وخمسين ألف دينار[87]. وبلغت خسائره ما يربو على مئة وخمسين ألف دينار. وفي السنة التالية (683هـ/ 1284م) تأثرت بعض مناطق بلاد الشام بحوادث السيول، وقد أفاض الجزري بوصف تأثير ذلك على مدينته دمشق، ووصف ما لحق بإنتاجيتها ومحاصيلها، وأعطى مثالاً على الضرر الذي لحق بمصاطب السفرجل في دمشق وضواحيها، وتأثير ذلك على حركة الأسعار[88].

وفي سنة (700هـ/ 1300م) تعددت الأخطار في بلاد الشام من عدة وجوه، منها تزايد الأمطار واستمرارها لمدة أربعة عشر يوماً، والبرد الشديد والسيول، وإضافة إلى هذه الظواهر الطبيعية كان الخوف من غزو التتار وتهديدهم، مما أربك الوضع فعدمت الزراعة وتقطعت الطرق، فلم يعد يصل إلى دمشق شيء؛ مما زاد الأسعار فوصل سعر حمل التبن إلى أربعين درهماً، والعليقة للحيوان ثلاثة دراهم، واللحم سعر الرطل ثلاثة دراهم كحد أدنى، ووصل سعر الرطل من لحم الخراف إلى تسعة دراهم، في حين كان سعر رطل لحم الجدي ما بين خمسة إلى ستة دراهم، وازداد الأمر شدة بما لحق سعر القمح من ارتفاع، الذي وصل فيه سعر الغرارة إلى مئتي درهم، وفي الأقل كان بحدود مئة درهم. وأما سعر القمح فكان يتأثر بهذه الأحداث، علاوة على الهجرة من دمشق بسبب الخوف من غزو المغول، فتارة وصل سعر الغرارة إلى مئة درهم. وربما كان هذا التذبذب مرتبطاً بزيادة أو نقص عدد المهاجرين من مناطق بلاد الشام الشمالية إلى دمشق والمناطق الجنوبية من بلاد الشام[89]. ومما زاد الأمر تعقيداً على سكان بلاد الشام في هذه السنة الظلم في الجبايات من الدولة، والذي تمثل باستخراجها مقرراً مالياً عن أربعة أشهر عن ممتلكات السكان

من الأملاك والثروة الحيوانية؛ الأمر الذي أجبر مجموعات من السكان على الهجرة، أو لجوء بعضهم إلى الاختفاء تجنباً من ملاحقة الدولة، ولعدم قدرتهم على تأدية المبالغ التي تطالبهم بها الدولة[90].

في سنتي (716 – 717هـ/ 1316 – 1317م) شهدت بلاد الشام غزارة في كميات الأمطار ترافقت مع حدوث سيول قوية، رصدت مصادرنا أثرها على كثير من جوانب الحياة الاقتصادية، حيث لحق الدمار والخراب بالبنية التحتية من منازل ومزارع، إضافة إلى ما سببته من وفيات. وقد أصابت آثار هذه السيول والأمطار مناطق متعددة من بلاد الشام، حيث تأثرت بها مناطق حمص وحماة وبلاد حلب وأعزاز وحارم، تسببت في قطع الطرق وانعدام الحركة والتنقل بين المناطق المختلفة، وهلك بعض الناس والأغنام[91]. ويظهر من المصادر المعاصرة أن أكثر المناطق تأثراً بنتائج غزارة الأمطار والسيول هي مناطق بعلبك، وقد عبر البرزالي عن ذلك بقوله: "رعد ومطر غزير وبرد وودق (المطر الشديد) حملت أشجار العنب وغيره، ما مر على بستان إلا ذهب بأشجارها، وأصحاب الأموال يستحقون الصدقات". ويتابع مفصلاً إحصاء بعض الخسائر، فيشير إلى تعرض ستمئة بيت للخراب، ونتج أيضاً وفاة مئة وأربعة وأربعين من السكان، علاوة على دمار ثمانية طواحين[92]. في حين يشير المقريزي إلى أن عدد الوفيات بلغ ألفاً وخمسمئة، ما عدا من تحت الردم، وأن الدمار لحق بأحد عشر طاحوناً[93]. وربما يكمن هذا الفارق في الإحصائيات بين البرزالي والمقريزي في أن البرزالي ربما قصد بأرقامه ما حصل في بعلبك، بينما ربما كانت إحصائية المقريزي تشمل بلاد الشام أو المناطق التي تأثرت بغزارة الأمطار والسيول.

في سنة (725هـ/ 1324م) جاءت أمطار وبرد شمل مناطق متعددة من دمشق وريفها، أتلف المزروعات، وبخاصة المشمش والمقاثي (القثائيات)، ومنها الخيار، وكذلك مزارع الحبوب؛ حيث لم تعد صالحة للحصاد، واستغلت كعلف للحيوانات فارتفعت الأسعار. ويشير الجزري إلى أن هذا المطر الذي ألحق أضراراً في بعض المناطق، كان في مناطق أخرى مصدراً للخصب[94].

وفي السنة التالية (726هـ/ 1325م) شهدت بلاد الشام سيلاً هائلاً في الفرات،

أعقبه مطر غزير أضر بمناطق متعددة، وكان سبباً لانتشار الأمراض في السنة التالية (727هـ/ 1326م)؛ حيث ارتفعت الأسعار، وخاصة السلع المتعلقة باستهلاك المرضى، وارتفعت أسعار بعض الحبوب؛ حيث بلغ سعر قدر حسو شعير ما يزيد على ثلاثين درهماً. وقد أشار الجزري مفصلاً إلى الآثار الصحية التي ألمت بالناس في هذه السنة [95].

كان آخر ما أشار إليه الجزري هو وصفه الدقيق والموسع لأمطار بلاد الشام، التي أعقبها سيل كبير في سنة (728هـ/ 1327م)، وأشار إلى أن أكثر تأثيره كان في منطقة عجلون (شمال الأردن)، فهدم أسواقها وقيصرياتها وجامعها، وتلفت كل المحاصيل، علاوة على موت بعض السكان. ويشير إلى أن تأثير الأمطار في دمشق كان أقل، ولم يشر إلى سلع معينة وارتفاع أسعارها [96].

أما في مصر؛ فكانت آثار السيول والأمطار قليلة مقارنة بالشام؛ إذا أشارت المصادر إلى بعض التأثيرات في سنوات محددة، منها ما كان في سنة (716هـ/ 1316م)؛ حيث يشير المقريزي إلى كثرة الأمطار في القاهرة، وكانت أشبه بالصاعقة، غير أن الأمطار الغزيرة كانت في منطقة بلبيس، التي غرقت بسبب كثرة وغزارة المطر [97]. ويتكرر الأمر ثلاث مرات في مناطق مختلفة من مصر في سنوات (717، 723، 724، 725هـ)؛ ففي سنة (717هـ/ 1317م) تقطعت جسور منية الشيرج (على مقربة من القاهرة على طريق الإسكندرية)، وقليوب التي تعرضت للغرق؛ مما أدى إلى هجرة سكانها، وتلفت الأموال والغلال؛ وأغلقت سائر الحوانيت والأسواق [98]. وفي سنة (723هـ/ 1323م) كان فيضان النيل والخوف من غرق القاهرة، وغرقت الأقصاب في الصعيد، وتلف القلقاس والنيلة وعدة مطاير (مطامير) بها غلال؛ مما كان سبباً في ارتفاع بعض الأسعار، ومنه ارتفاع أجور العمال؛ حيث كانت أجرة العامل اليومية تراوح ما بين درهم إلى ثلاثة لكثرة الطلب عليهم [99]. وشهدت السنة التالية (724هـ/ 1324م) حالات اضطراب جوية؛ مما كان لها أثر بإلحاق الدمار بالثروة الزراعية، منها تلف أكثر من أربعة آلاف نخلة في مناطق الصعيد في يوم واحد، ولحق الدمار بدرجات متفاوتة مناطق في أخميم وأسيوط [100].

3 - الجراد والفئران والآفات الزراعية

تعرضت بلاد الشام ومصر لآفات أصابت إنتاجها الزراعي بالضرر. وقد تمثل ذلك بشكل واضح بالجراد والفئران، وقد ذكرت المصادر أمثلة على التأثير السلبي لهاتين الآفتين في سنوات شهدت ارتفاعاً للأسعار. ففي سنتي (668 – 669هـ/ 1269 – 1270م) شهدت دمشق مجموعة من المشكلات التي أدت إلى ارتفاع الأسعار؛ حيث شهدت موجات من الجراد ونقصان مياه الأنهار والسواقي، ثم نكبت بسيول جارفة [101]. وشهدت مناطق فلسطين موجات من الجراد في سنة (699هـ/ 1299م) [102]. وفي السنوات ما بين (700 – 703هـ/ 1300 – 1303م) تعرضت بلاد الشام لموجات جراد كان تأثيرها واضحاً على مناطق دمشق، وبالذات في منطقة أرياف دمشق في منطقة الغوطة الخصبة. وقد عبر البرزالي وغيره عن الحالة التي غدت عليها هذه المنطقة بالقول: أصبحت أشجارها عصياً مجردة، وتعدى تأثير الجراد مناطق دمشق وصولاً إلى مناطق الساحل الشامي على البحر المتوسط ملحقاً الضرر في إنتاجيتها الزراعية [103].

بعد مضي عقدين من الزمن تعرضت بلاد الشرق مجدداً لتأثير موجات من الجراد غزتها في سنة (724هـ/ 1323م)، وكان تأثير ذلك بشكل غير مباشر على بلاد الشام، إذ شهدت موجات من الهجرات السكانية إليها من المناطق المختلفة؛ مما ساهم بشكل رئيس في رفع الأسعار. وقد وصف تأثيره في بداية ذلك في دمشق من خلال ارتفاع سعر مادة القمح، حيث بلغ سعر الغرارة مئتي درهم، وجاء ذلك مترافقاً مع انتشار الأمراض في بلاد الشام، وتشير المصادر إلى تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار؛ إذ عملت على نقل إمدادات من الغلال من مصر إلى بلاد الشام؛ مما ساهم في تراجع سعر مادة القمح، حتى أصبح سعر الغرارة ثمانين درهماً [104].

ويشير الجزري إلى موجة جراد تعرضت لها بلاد الشام، وكان تأثير الجراد خفيفاً على دمشق ومناطقها سنة (727هـ/ 1326م)؛ لأن غزو الجراد كان لفترة قصيرة. ثم يتابع الجزري بالحديث عن هذه السنة وما حصل فيها من تأثيرات أخرى، ومن ذلك أن دمشق تعرضت لصقعة أثرت على بساتينها؛ مما قلل من إنتاجيتها. وكذلك حصل في هذه السنة

زلزلة خفيفة علاوة على السيل المدمر الذي أصاب بعض المناطق في بلاد الشام، ولم يشر الجزري إلى تأثيرات مباشرة على الأسعار في دمشق أو محيطها[105].

في سنة (730هـ/ 1329م)، وكما يفصل الجزري، عانت بلاد الشام من آفات متعددة أصابت إنتاجها الزراعي، ومنها ما أصاب أشجار الزيتون؛ حيث نقص إنتاج الزيت إلى الربع؛ وهذا أدى إلى ارتفاع سعره، فوصل سعر القنطار من الزيت الجيد إلى ثلاثمئة درهم[106].

أما في مصر؛ فلم ترصد المصادر كبير تأثير مباشر للجراد على الأسعار، على الرغم من ورود إشارة غير مباشرة إلى انتشار الجراد في منطقة الساحل سنة (703هـ/ 1303م). ويشير المقريزي إلى ارتفاع سعر القمح في هذه السنة إلى أربعين درهماً، ليتراجع بعد ذلك إلى خمسة وعشرين درهماً، وربما كان ذلك عائداً بدرجة رئيسة لقصور نهر النيل وليس لتأثير الجراد[107].

تعرضت المحاصيل في مناطق متعددة من مصر لآفات أثرت على إنتاجيتها، وقد أشار المقريزي إلى ذلك في سنوات متعددة[108].

وكان للفئران أثر على هلاك البذور والمحاصيل في بلاد الشام ومصر، من ذلك ما حصل ببلاد الشام سنة (659هـ/ 1260م) من انتشار الفئران في مناطق حوران والجولان، وقدر ما أهلك من القمح بما يربو على ثلاثمئة ألف غرارة من القمح، علاوة على كميات من الشعير، وقد كان لذلك أثر مباشر على ارتفاع الأسعار في السنة التالية، حيث بلغ سعر غرارة القمح في دمشق أربعمئة وخمسين درهماً[109].

وفي مصر أهلك الفأر في سنتي (696 – 698هـ/ 1296 – 1298م) الكثير من المزروعات[110]، وكذلك في سنة (705هـ/ 1305م)، وسنة (738هـ/ 1337م)؛ حيث أهلك محصول الفول في بعض مناطق صعيد مصر. وكذلك أشارت المصادر إلى انتشار الفأر بأعداد هائلة دون أن تبين أثر ذلك على المحصولات أو الأسعار. وكذلك ما ورد في سنة (715هـ/ 1315م) عن ظهور فأر عظيم العدد ببلاد الصعيد، دون أن تذكر المصادر أثر ذلك على أسعار السلع أو الغلال[111]. وكذلك فقد أشار المقريزي إلى تعرض المحاصيل

الزراعية في مصر إلى آفة الدود في سنوات متعددة، كما حصل في سنة (596هـ/ 1199م) وسنة (728هـ/ 1327م)؛ حيث أكل الدود ما زرع، ولم يتمكن الفلاحون من جني محصولهم، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعر القمح من ثلاثة عشر درهماً للإردب إلى عشرين درهماً[112].

4 - الرياح والصقيع والثلوج

تعرضت بلاد الشام ومصر لتقلبات في حالة الطقس، ألحقت أضراراً بالاقتصاد وأثرت على أسعار الغلال، من ذلك موجات من الرياح القوية والحارة، منها ما كان في مصر في السنوات (707، 716، 718، 723، 724هـ). وقد أشار المقريزي إلى ارتفاع سعر القمح من تأثير الرياح في سنة (707هـ/ 1307م)؛ حيث بيع الإردب بخمسين درهماً، وما سببته الرياح الحارة من إشعال النيران وأحرقت أجران الغلال (716هـ/ 1316م)، كما حصل في سنة (723هـ/ 1223م)؛ حيث كان تأثيرها على تلف الزروع والثمار وهلاك أعداد الثروة الحيوانية من أغنام وأبقار، وفي سنة (724هـ/ 1324م) أدت عاصفة ورياح قوية إلى اقتلاع أربعة آلاف نخلة في أسوان. وبطبيعة الحال لا بد أن يكون ذلك مؤثراً على ارتفاع الأسعار، ولكن المصادر لم تشر إلى ذلك بشكل إحصائي[113].

أما في بلاد الشام؛ فقد زودتنا المصادر بمعلومات عن الرياح والعواصف التي كان لها تأثير سلبي على إنتاجية المحاصيل، ومما لا بد منه أنه كان أحد أسباب ارتفاع الأسعار. وقد ذكر الجزري السنوات التي شهدت عواصف (685، 718، 719، 723، 725هـ). وقد أشار الجزري إلى بعض تأثيرات ذلك على تحسن أسعار الغلال نتيجة لفساد الثمار وجفاف المياه، وجاء ذكره مقتصراً على ما حصل في سنة (723هـ/ 1323م) دون أن يزودنا بمعلومات أو إشارات واضحة عن سعر السلع وتأثرها في غيرها من السنوات[114].

أما حول تأثير الثلوج؛ فيذكر البرزالي معلومات تفيد بتعرض دمشق في سنة (680هـ/ 1281م) إلى ثلج بقي لأيام. وقد أدى ذلك إلى ضعف في إنتاجية الخضراوات، وكان لذلك تأثيره على فساد ثمار أشجار الفاكهة[115]. أما مؤرخنا الجزري؛ فزودنا بمعلومات تفيد بقلّة إنتاج الفواكه في مناطق بعلبك ودمشق ومنطقة الزبداني؛ بسبب

تعرض المناطق المزروعة بأشجار الفاكهة لموجات من الصقيع [116]. وفي سنة (692هـ/ 1292م) يقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن تأثير الثلوج على جوانب من الحياة الاقتصادية في دمشق وغيرها من المناطق؛ إذ أهلك المواشي والدواب وأفسد الغلال، مما أدى إلى ارتفاع في أسعار بعض السلع، ذكر منها ارتفاع أسعار الفحم؛ إذ بلغ سعر رطل الفحم درهماً، وارتفع سعر اللحوم، فبيع الرطل بأربعة دراهم، والقمح كل عشرة أواق بدرهم، وأشار أيضاً إلى أن الأمر لم يكن مقتصراً على دمشق ونواحيها، بل امتد إلى مناطق أخرى، وبالذات مناطق بعلبك [117].

وقد أفاض الجزري بالإشارة إلى الثلوج والصقعة في دمشق وبلاد الشام بشكل عام في سنوات متعددة، منها (727، 729، 730، 732، 733، 734، 735، 736، 738، 717، 725، هـ)، وركز على آثارها بدمشق، وبوجه خاص ما لحق بالغوطة وبساتينها، وأشار إلى أكثر المزروعات تأثراً، ولكن الإشارة إلى الأسعار وارتفاعها اقتصرت على سنة (725هـ/ 1324م)، وخاصة سعر الخيار الذي وصل رطله إلى خمسة عشر درهماً. وهناك في سنة (730هـ/ 1329م) إشارة إلى ارتفاع سعر الزيت من مئة دينار للقنطار إلى ثلاثمئة درهم [118].

أما في بلاد مصر؛ فالإشارات إلى الثلوج قليلة، ومنها ما ورد سنة (738هـ/ 1337م)، ولم يرد ما يشير إلى تأثير مباشر على الأسعار، إلا أن الأسعار، كما هي جوانب الحياة الاقتصادية في مصر، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنهر النيل وفيضانه؛ فقد أشارت المصادر إلى سنوات شهد فيها الإنتاج الزراعي تراجعاً، بسبب قصور مد النيل أو تراجعه، وأثر ذلك على الأسعار، وعلى سلوكيات الناس، وأكلهم لحوم البشر لانعدام الأقوات. وقد أفاض المقريزي في كتابيه "السلوك" و"إغاثة الأمة" حول ذلك، وخاصة ما حصل في السنوات (596 – 597هـ/ 1199 – 1200م). وبسبب نقص النيل وتراجعه ارتفعت أسعار القمح لكل غرارة، ووصل السعر إلى ما بين خمسة وثمانية دنانير، وارتفعت أسعار البقر إلى ما بين (60و70) درهماً للرأس [119]. وأشار الجزري ضمن أحداث سنتي (627 – 628هـ/ 1229 – 1230م) إلى ارتفاع الأسعار بسبب نقصان النيل؛ مما أدى إلى تدخل الدولة لوضع حد لهذا الارتفاع؛ ففرضت التسعير لإردب القمح بثلاثين درهماً،

ولكن ذلك لم يحل دون بيعه بشكل سري بسعر أعلى بثلاثة أضعاف، فكان يباع بتسعين درهماً، ويشير إلى نقص حاد في لحوم الضأن فيقول: "وأكلت الناس لحم البقر"[120]. وشهدت السنوات التي قصر فيها النيل عن الوفاء بالزيادة ارتفاعاً في أسعار عدد من السلع في سنوات (694 – 696هـ/ 1294 – 1296م)؛ إذ بلغ سعر إردب القمح سنة (694هـ/ 1294م) مئة وخمسين درهماً. وترافق ذلك مع ما شهدته هذه السنوات من هجرات من شمال إفريقيا إلى مصر والشام، واضطرابات سياسية أعقبت مقتل الأشرف خليل بن قلاوون، وما تبع ذلك من سلطنة العادل زين الدين كتبغا (694 – 696هـ/ 1294 – 1296م)، ثم حسام الدين لاجين (696 – 698هـ/ 1296 – 1298م)، علاوة على القحط الذي أصاب مصر والشام، والهجرات المغولية إلى بلاد الشام ومصر[121].

وفي سنة (709هـ/ 1309م)، ونظراً لتوقف النيل عن الزيادة، ارتفع سعر إردب القمح إلى خمسين درهماً، وإردب الشعير والفول إلى عشرين درهماً[122]. وفي سنة (738هـ/ 1337م)، وهي، كما يقول المقريزي، كانت سنة شديدة على أهل مصر؛ إذ تجمعت فيها حالة نقصان النيل والأمطار والفأر والمصادرات، وفوق ذلك كله ارتفع سعر إردب القمح إلى عشرين درهماً[123].

5 - الأوبئة والأمراض

كان للأوبئة والأمراض التي تفشت في بلاد الشام ومصر أثر واضح على ارتفاع الأسعار في معظم المواد، وقد رصدت المصادر نماذج من ارتفاع الأسعار في سنوات متعددة.

فمنها سنة (656هـ/ 1258م)؛ التي كثر فيها المرض والموت في بلاد الشام، إضافة إلى التهديدات والأخطار التي جلبها الغزو المغولي، وما رافقه من هجرات من العراق إلى بلاد الشام، فنتج عن ذلك ارتفاع الأسعار. ومما ذكرته المصادر – على سبيل المثال– ارتفاع أسعار الفروج؛ حيث كان سعره في دمشق ثلاثة دراهم، ووصل في حلب، الأكثر تأثراً بالغزو المغولي، إلى أضعاف ذلك؛ إذ وصل إلى ما يزيد عن ثلاثة أضعاف السعر في دمشق؛ حيث وصل إلى عشرة دراهم[124].

ومن السنوات التي كان لها نصيب وافر من المعلومات في مصادرنا ما كان في سنة (695هـ/ 1295م). وقد أفاض المقريزي بالحديث عن أوضاع بلاد الشام ومصر، سواء أكان لجهة انتشار الأوبئة والأمراض، أم لجهة الإشارة إلى معاناة الناس من الهجرات وحالات الجوع والموت، إضافة إلى ذكر سلع متعددة وبيان أسعارها، فقد أورد أن سعر إردب القمح وصل إلى مائة وثمانين درهماً، وإردب الشعير وصل إلى مئة درهم، والفول وصل إلى تسعين درهماً، هذا إضافة إلى زيادة الأسعار لبعض السلع بدرجات مهولة؛ مثلاً قفز سعر الترمس من خمسة دراهم إلى ستين درهماً، وقفز سعر الفروج من ثلاثة دراهم إلى عشرين درهماً، ويبدو أن هذه الأسعار كانت خاصة بالقاهرة ومناطقها؛ لأن الحديث عن سعر القمح في الصعيد لم يتجاوز خمسة وسبعين درهماً[125]. ويبدو أن هذه الحالة المرتفعة للأسعار كانت مؤقتة ولفترة قصيرة؛ إذ نجد إشارات عند البرزالي تفيد بتراجع الأسعار إلى أن وصل سعر إردب القمح إلى حدود مئة وعشرين درهماً، مع الإشارة إلى ثبات أسعار بعض السلع، ومنها أسعار اللحوم بحدود سبعة دراهم، والفروج ثلاثة دراهم[126]. وتأكيداً لاختلاف السعر من منطقة إلى أخرى بحسب درجة انتشار الأمراض وحدتها، نجد أن الأسعار في الإسكندرية لبعض السلع كانت أضعاف سعرها في القاهرة أو مناطق الصعيد؛ ففي الوقت الذي وصل فيه سعر الفروج في القاهرة إلى ثلاثة دراهم كان في الإسكندرية قد بلغ ستة وثلاثين درهماً، وكذلك سعر البيض، ففي حين كان سعر (6 – 7) حبات من البيض؛ في القاهرة بدرهم، نجد أن السعر في الإسكندرية وصل إلى ضعف هذا السعر، فكل ثلاث حبات من البيض بدرهم. ويعلل البرزالي سبب هذا التفاوت الكبير في الأسعار بين القاهرة والإسكندرية بأن الوباء والمرض كان في الإسكندرية أشد وأعم[127].

وتشير مصادرنا أيضاً إلى حالات ارتفاع للأسعار جاءت مترافقة مع الأمراض والأوبئة، كما كان في سنة (703هـ/ 1303م) في بلاد الشام، التي شهدت ارتفاع أسعار الخيول؛ حيث قدر المقريزي نفوق حوالي ثمانين ألف رأس، مما رفع أسعارها في مدينتي حلب ودمشق[128]. وأورد المقريزي، وكذلك البرزالي، حالات ارتفاع للأسعار في سنة (709هـ/ 1309م) وسنة (720هـ/ 1320م)، فاقتصرت إشارة البرزالي على ارتفاع أسعار

بعض السلع؛ مثل الرمان والقراصية (البرقوق)والعناب والأجاص واللوز، التي وصلت أسعارها للرطل إلى ما بين أربعة وستة دراهم للرطل، وذكر أن هذه الأسعار خاصة بالقاهرة بسبب انتشار الأمراض فيها[129].

عوامل بشرية

إذا كانت الظروف البيئية والتقلبات المناخية تلعب دوراً مهماً في انتشار الأوبئة والأمراض، وكذلك انعكاس ذلك على حالات الغلاء، وما نتج عنها من آثار أحاقت بالإنسان والحيوان، فمما لا شك فيه أيضاً أن الإنسان لعب دوراً كان فيه المتأثر، كما كان عاملاً مؤثراً، سواء أكان في حالات انتشار الأوبئة والأمراض أم في حالات الغلاء. ويمكن أن نشير هنا اختصاراً إلى العوامل البشرية وسلوك الإنسان في انتشار الأمراض وازدياد القتل والوفيات، إضافة إلى كون ذلك مؤثراً على حالة الاستقرار الاقتصادي، وبالذات فيما يتعلق بغلاء الأسعار.

ومن ذلك ما كان ينتج من صراعات وفتن داخلية وبعضها لها ارتباطات بصراع قوى سياسية داخلية وأخرى خارجية مؤثرة أو مستغلة لبيئات صراع داخلي لأسباب متعددة في بلاد الشام ومصر، وقد رصدت لنا المصادر أمثلة على ذلك، منها:

ما تعرضت له مناطق بلاد الشام وبالذات مدينة دمشق والمناطق المجاورة لها في سنتي (595 - 596 هـ/ 1119 - 1120م) نتيجة للصراع بين أبناء صلاح الدين وعمهم العادل الأيوبي، وقد نتج عن ذلك محاصرة دمشق وتدمير ضواحيها، وشهدت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً، وانشغل الأيوبيون بفتنهم وحروبهم الداخلية عن صراعهم مع قوى الاحتلال الصليبي(الفرنجي)[130] وتكرر الحال مشابهاً لما كان في سنتي 642 - 643 هـ/ 1244 - 1245م؛ حيث تعرضت دمشق لحصار القوى الخوارزمية ضمن دائرة الصراع بين حكام دمشق والقاهرة من الأيوبيين، وقد أشار الجزري إلى مدى تأثير ذلك على الأسعار فارتفعت إلى درجات هددت الناس بالمجاعة، علاوة على ما لحق الناس من قتل أدى إلى انتشار أوبئة وأمراض، وكمثال على أسعار بعض السلع أشار الجزري إلى أن سعر غرارة القمح وصل إلى ألف وستمائة درهم، وبيع القنطار من الدقيق بستمئة

دينار، ووصل سعر رطل اللحم إلى سبعة دراهم ويصف الجزري حال الشدة بقوله: وبيع العقار بالدقيق وأكلت الجيف ومات الناس على الطرق[131]، كما كان للحروب الصليبية وكذلك الصراع على الحكم أثره في اضطراب الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار وانتشار الأمراض ، ويمكن الإشارة إلى مثالين على ذلك مما حصل في مصر سنة 616 هـ/ 1219م في أثناء مجريات الحملة الصليبية الخامسة وحصار دمياط وما نتج عن ذلك من أمراض ومن ارتفاع للأسعار [132](ذهبي دول 122/ 2) أو ما حصل 694 هـ/ 1294م وما أعقب مقتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون من فوضى واقتتال الأمراء؛ مما أثر على سوء الأوضاع في مصر وبلاد الشام، وبخاصة أن ذلك ترافق مع سنتين لاحقتين شهدت فيهما المنطقة حالات قحط وجفاف أتبعت بهجرات وانتشار للأوبئة، وكل ذلك كان مدعاة لارتفاع الأسعار وفي أحيان انعدام توافر الحاجيات الأساسية[133].

وفي سنة709 هـ/ 1309م شهدت مناطق جنوب بلاد الشام وبخاصة دمشق ومناطقها خطرين، أحدهما داخلي تمثل في صراعات واقتتال داخلي بين المكون القبلي القيسي واليمني في مناطق السويداء أدى إلى تعطل جوانب الحياة مع أعداد من القتلى، وترافق ذلك مع هجرة لسكان القرى والتجائهم إلى دمشق؛ مما زاد الأوضاع الاقتصادية سوءاً وقد ترافق ذلك مع تهديد مغولي لشمال بلاد الشام كان سبباً لزيادة الهجرة الضاغطة على مناطق وسط وجنوب بلاد الشام، وأدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار إلى جانب مؤثرات اجتماعية[134]

كما كان الغزو المغولي وتهديداته المستمرة من أوكد الأسباب في انتشار الأمراض وارتفاع الأسعار وزيادة ضغوط الهجرات القسرية التي سببها هذا الغزو من العراق وشمال بلاد الشام الة جنوب الشام وصولاًإلى مصر ، وقد رصدت المصادر تأثير ذلك في سنوات عديدة بدءاً من 656 هـ/ 1258م، حيث رصدت المصادر انتشاراً للأمراض في شمالي بلاد الشام مع ارتفاع في أسعار المواد الأساسية، ومنها القمح والشعير؛ حيث بلغ سعر مكوك القمح في حلب مئة درهم والشعير إلى ستين درهماً وقد تعدى اثر ارتفاع الأسعار الهجرة بلاد الشام وصولاًإلى مصر [135] وتكرر الأمر في ثلاث سنوات لاحقة ما بين 658 – 660 هـ/ 1260 – 1261م التي شهدت أحداث معركة عين جالوت وغزو المغول لمنطقة

حمص، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار علاوة على أعداد كبيرة من القتلى، وكان الخوف من انتقام المغول في سنة 660 هـ/ 1261م سبباً في هجرة واسعة من مناطق شمال بلاد الشام وكذلك من جنوبها وكان جزء من هذه الهجرات يتوجه إلى مصر وقد سهلت الدولة هذه الهجرات كما ذكر الذهبي ، كما أن الأسعار شهدت حالة ارتفاع؛ فقد ذكر المقريزي أن غرارة القمح في دمشق وصل سعرها إلى أربعمئة وخمسين درهماً [136].

ويرصد كل من الجزري والبرزالي آثار الغزو المغولي أو التهديد بالغزو حركة هجرة إلى مناطق دمشق، ومن دمشق إلى مناطق جنوبي الشام وصلا إلى مصر، كما حصل في سنة 670 هـ/ 1271م، وبشكل أكثر قسوة في سنة 679 هـ وسنة 680هـ/ 1280 - 1281م؛ حيث تركزت أعداد المهاجرين من مناطق حلب وحماة وحمص إلى مناطق دمشق وبعلبك، وقد رصد الجزري ارتفاع أسعار العديد من السلع والحاجيات وعبر عن ذلك بقوله: وهذا (الارتفاع في السعر) لم يعهد مثله أبدا، وفي السنة التالية صادف التهديد المغولي في وقت جني الغلال؛ مما اضطر السكان لترك محاصيلهم [137].

وبعد عقدين من الزمن تعرضت بلاد الشام لأقسى غزو مغولي سيطر على العديد من مناطق بلاد الشام الشمالية وصولاًإلى جنوبها؛ حيث خضعت دمشق ومناطقها لاحتلال مغولي نتج عنه كوارث تمثلت بآلاف القتلى وأعمال النهب والتدمير والمصادرات وفرض مبالغ مالية باهظة على السكان وانشطتهم الاقتصادية، إضافة إلى هجرات واسعة؛ مما أربك ذلك كله الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعدت آثارها بلاد الشام وصولاًإلى مصر ، وقد رصدت المصادر المعاصرة حالات ارتفاع في الأسعار شملت العديد من السلع منها الخبز ؛ إذ بلغ سعر الرطل درهمين، ثم أصبح يباع عدا كل عشرة أرغفة بدرهم، وذلك لأن سعر غرارة القمح تراوح - بحسب المنطقة والحالة - ما بين 200 و 300درهم، علاوة على ارتفاع أسعار طحن الغلال، وقفز سعر طحن الغرارة إلى ما بين أربعة وعشرين وأربعين درهماً، كما ارتفع سعر اللحوم؛ حيث بلغ سعر رطل لحم الخاروف إلى تسعة دراهم ورطل لحم الجدي ما بين خمسة إلى ستة دراهم ، وقد شهدت الأسعار المتعلقة بحاجيات الجيش ارتفاعاً فاحشاً حتى في القاهرة بعد هزيمة الجيش؛ فقفز في سنة 699 هـ/ 1299م، فارتفعت أسعار الخيول وكذلك الدروع (الجوشن) والعمائم الخاصة

بالجيش؛ فقفز سعر الجوشن(الدرع) من عشرة دراهم إلى مئتي درهم ، وكذلك ارتفع سعر العمائم من خمسين درهماً إلى مئتي درهم، كما ارتفعت أسعار التنقل للسكان في هجراتهم؛ فبلغ سعر كري الجمل من مدينة حماة إلى دمشق مئة وتسعين درهما وكري الحمارة من دمشق إلى القاهرة خمسمئة درهم، وارتفع سعر الجمل إلى أن وصل إلى ألف درهم [138].

ورصدت المصادر أسباباً أخرى من صنع البشر كانت مؤدية إلى ارتفاع الأسعار، منها – على سبيل المثال – : اضطراب الأوضاع السياسية وتقلب الحكام، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما كان في الفترة اللاحقة لمقتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون سنة 693 هـ / 1293م وما تبع ذلك من قتل وصولاً إلى حكم الملك العادل زين الدين كتبغا الذي شهد عهده مجاعات وأوبئة وارتفاع للأسعار واضطراب في حلة النقد [139]، كما كانت حالات الاحتكار وفساد الأمراء وامتناعهم عن البيع من مخازنهم وسياسة المصادرات والضرائب الباهظة التي كانت تفرض على الفلاحين وأراضيهم سبباً لارتفاع الأسعار[140]، وعليه كانت الدولة تلجأ إلى سياسة التسعير في بعض الأحيان والتراجع عن التسعير ضمن ظروف معينة، كما حصل في سنة 662 هـ/ 1263م وسنة 736 هـ/ 1335م؛ مما أتاح الفرصة لتجار وسماسرة وأمراء للتلاعب في الأسعار السلع أو الامتناع عن بيعها طمعاً في تحقيق أرباح طائلة وقد كان بعض من ذلك يحصل في غياب الرقابة والتقصير في أداء واجبات، كان من المفترض أن تقوم بها الجهات الرقابية وبالذات المحتسب [141]، وفي حالات أخرى كان لاضطراب النقد وكثرة الزغل (التزييف) والتلاعب في عيار النقد ووزنه أثر في ارتفاع الأسعار، ومثال ذلك ما حصل في سنة 695 هـ/ 1295م وسنة 724 هـ/ 1323م [142].

وقد أورد الجزري أمثلة واضحة على ذلك في السنوات ما بين 693 و698 هـ، مستعرضاً ما نجم عن مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[143]، كما أن المقريزي في كتابيه السلوك وإغاثة الأمة بسط الكثير من الحالات والأمثلة، وأشار إلى إجراءات من الدولة والسلاطين حيال مجمل هذه الظروف، كما سنشير إلى ذلك في الفقرات الختامية من هذا البحث.

هكذا نجد أن العوامل البشرية وتصرفات الناس – حكاماً ومحكومين – كانت من الأسباب الفاعلة والمؤثرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية، وساهمت بشكل بارز في ارتفاع الأسعار، كما وضح من خلال البحث وكما في الفقرات الختامية من هذا البحث عند الحديث عن إجراءات الدولة حيال انتشار الأمراض والأوبئة، وكذلك إجراءاتها حيال ارتفاع الأسعار أو حدوث المجاعات.

ونختم هذه الورقة البحثية بالإجابة عن سؤال حول كيفية تعامل السلطة الحاكمة في بلاد الشام ومصر (ضمن الإطار الزمني للبحث) مع الأزمات والمشكلات الناجمة عن انتشار الأوبئة والأمراض وحالات الغلاء وإلى أي حد ساهمت هذه الإجراءات في التخفيف من آثار هذه الحالات.

تطالعنا المصادر بعدد من الإجراءات التي اتخذتها السلطة الحاكمة، ومنها:

أولاً: ما يخص الإجراءات حال الأوبئة والأمراض

1 – تكفلت الدولة في بعض السنوات التي شهدت ازدياداً في أعداد الموتى بعملية نقل الموتى وتكفينهم ودفنهم أو تكليف أفراد وجماعات للقيام بهذا الأمر مقابل أجر تتكفل به الدولة، كما حصل في سنة 695 هـ/ 1295م[144].

2 – العمل على أن تستمر المرافق الخادمة للمرضى بالعمل لتقديم ما يحتاج إليه المرضى، كما حصل بالنسبة لمحال العطارين في حلب؛ حيث استمر أصحابها والعاملون فيها بالبقاء ثلاثة أيام بلياليها دون إغلاق دكاكينهم، كما حصل في سنة 726 هـ/ 1325م، ولا يعرف بالضبط إن كان ذلك رغبة من أصحاب الدكاكين بجني الأرباح أم إن ذلك تم بتوجيه من السلطات[145].

3 – قامت الدولة بإيقاع العقوبة على من يبيع مواد غير صالحة للاستهلاك البشري؛ مثل لحوم الحمير والكلاب سنة 695 هـ/ 1295م فترة انتشار الوباء والامراض[146].

4 – عملت الإدارات والنواب على تنظيف القنوات التي كانت سبباً للتلوث وانتشار الأمراض؛ ومثال ذلك ما حصل بدمشق سنة 726 هـ1325 /م ؛ إذ أنفق نائب

دمشق على ذلك مبلغ 300,000 ألف درهم [147]، وكذلك عملت على معالجة التلوث الذي أصاب مياه الآبار في الرملة والقدس من فلسطين سنة 671 – 672هـ/ 1272 – 1273م [148]، وكذلك ماتم سنة 728هـ/ 1327م من العمل على منع التلوث الذي كان يصيب نهر ثورا بدمشق من خلال " تطهير نهر ثورا من النجاسات ودم الأغنام التي بالمسلخ وغيره " [149].

5 – نقل المرضى والمبتلين بأمراض؛ مثل الجذام والبرص، من القاهرة إلى مناطق أبعد ، وتشير المصادر إلى عمليات نقل تمت في سنة 664 هـ /1265م وسنة 730 هـ/ 1329م ، تأمين مؤونتهم وما يكفيهم [150].

6 – في حال هلاك الثروة الحيوانية بالأمراض، كما حصل في سنة 703 هـ/ 1303م، تصدر الأوامر بمنع ذبح الأبقار والعجول وجلبها من الشام لتعويض النقص في أعدادها (السلوك 2 – 370)، وكذلك في سنة 737 هـ/ 1336م، عند نقص أعداد الماشية لوباء انتشر فيها وغلاء أسعار اللحوم فجلبت الأغنام من الشام[151].

ثانياً: الإجراءات في حالات الغلاء

1 – إيقاع العقوبات – التعزير – لمن يبيع مواد ولحوماً غير صالحة للاستهلاك الآدمي؛ مثل بيع لحوم الحمير والكلاب كما حصل في أزمة سنة 695 هـ/ 1295م [152].

2 – استبدال بعض المقصرين في مراقبة الأسعار ولومهم ومعاقبتهم، كما حصل سنة مع محتسب القاهرة سنة 736 هـ/ 1335م [153]،

3 – معاقبة المتلاعبين بالأسعار أو الامتناع عن البيع كما حصل سنة 736 هـ/ 1335م؛ حيث تمت معاقبة عدد من الخبازين والطحانين [154].

4 – إغلاق الحوانيت والدكاكين المخالفة للتسعير الذي حددته الدولة، ومثال ذلك ما حصل سنة 736 هـ/ 1335م [155]

7 – معاقبة من يمتنع عن بيع الغلة انتظاراً لارتفاع الأسعار وتحقيق الفائدة، وقد كانت

العقوبة لمن يقوم بهذا الأمر تعرض أملاكه للنهب [156].

8 - إبطال بعض الضرائب والمكوس في المناطق التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار، كما حصل في سنة 677 هـ/ 1278م بإعفاء أهالي دمشق من الضرائب التي كانت تفرض سنوياً على بساتينهم وهي كثيرة وكانت تلحق الأذى بالمزارعين وإنتاجهم[157]، وكما حصل بإلغاء مكس الغلة في بلاد الشام، الذي كان مقداره ثلاثة دراهم على كل غرارة سنة 724 هـ/ 1323م[158] وكما حصل عملية إلغاء لمكس الملح والسماح بنقل الملح من الملاحات لكل الناس، فنزل السعر سنة 720 هـ/ 1320م من عشرة دراهم للإردب إلى ثلاثة دراهم[159]، وفي سنة 726 هـ/1325م قرئ مثال سلطاني بالجوامع في مصر والقاهرة بإبطال المظالم وطرح الأصناف على التجار والمتعيشين ومنع الولاة من الضرب بالمقارع [160].

9 - في سنة 596 هـ/ 1199م، ونظراً لارتفاع الأسعار وكثرة الوفيات أطلقت الدولة الغلال للفقراء كما تم توزيع الفقراء على الأمراء والأغنياء بمن فيهم السلطان الذي تكفل بمؤونة 12000من الفقراء والمعوزين [161].

10 - تحملت الدولة مؤونة الطبقات الفقيرة، كما في سنة 736 هـ/ 1335م، وتوزعت مسؤولية تأمينهم بحاجياتهم الغذائية على السلطان والأمراء والموسرين، واشتهرت عبارة السلطان الناصر محمد بن قلاوون بقوله للأمراء: "يا أمراء شهر علي وشهر عليكم وشهر على الله" [162].

11 - جلب الغلال من المناطق التي لا تشهد ارتفاعاً في الأسعار إلى المناطق الأكثر تضرراً، كما حصل سنة 695 هـ/ 1295م؛ حيث تم جلب 12000 غرارة قمح من الشام إلى مصر[163]، وكما حصل سنة 736 هـ/1335م؛ بجلب الغلال من الكرك والشوبك وغزة إلى مصر ومن مناطق الصعيد، إلى القاهرة؛ وكما حصل سنة 724هـ/ 1323م بعد ارتفاع الأسعار بدمشق وخاصة القمح، فتم نقل الغلال من مصر بحراً إلى طرابلس وبيروت وكان مجمل ذلك نحو 20000 غرارة، كما أمر الأمراء بحمل نصيبهم من الغلال إلى الشام مع إجبارهم على إثبات وصول هذه

الغلال إلى الشام، وهذا ما أسهم بانخفاض الأسعار [164].

12 – العمل على معرفة مخزون شون(مخازن) الأمراء من الغلال ومعرفة احتياجاتهم الحقيقية كي لا تستغل احتياطيتهم من الغلة للاتجار من قبل مباشريهم ووكلائهم، وعملت الدولة على تدقيق محتويات هذه المخازن وختم الشون [165].

13 – نقل القوات العسكرية من موقع إلى آخر، كما حصل سنة 682 هـ/ 1283م حين ارتفعت الأسعار في مصر، فاتخذ السلطان قراراً بنقل القوات العسكرية إلى بلاد الشام تخفيفاً على الناس في مصر [166].

14 – تدخل الدولة بتحديد سقف للأسعار كما حصل سنة 677 هـ/1278م؛ حيث فرض سعر، وقدره ثلاثون درهماً للأردب من القمح في مصر 736 682 هـ/ 1283م، وكذلك سنة 736 هـ/1335م [167] وأمرت الأمراء بفتح شونهم(مخازنهم) والبيع بسعر خمسة وعشرين درهما في سنة 1283/ 682 م وسنة 736 هـ/1335م تم تحديد السعر بثلاثين درهماً حين ارتفعت الأسعار من خمسة عشر درهماً إلى سبعين درهماً [168].

15 – حددت الدولة مقدار ما يمكن للفرد من شرائه سنة 662 هـ/1263م ،فحددت الكميات خوفاً أن يستغل التجار والسماسرة ،ويعملون على شراء كميات تفوق احتياجاتهم الفعلية بغرض الاتجار أو الاحتكار والبيع بأسعار عالية استغلالاً لحاجة الناس ونقص المعروض ،وعليه حددت الدولة أن يكون البيع المباشر من شون (مخازن) الدولة ،وحددت الكميات ما بين ويبة [169] واثنتين [170].

16 – توزيع مؤونة على الزوايا بمقدار مئة إردب من القمح بعد أن يعمل خبزاً بجامع ابن طولون، كما تكفلت في بعض الحالات بتوزيع مؤونة للفقراء تكفي لمدة ثلاثة شهور [171].

الهوامش والمراجع

(1) مخطوطة باريس رقم : Arab 6379 (جزء فيه من وفيات 689 هـ/ 1290م حتى حوادث سنة 699 هـ/ 1299م)،

تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الجزء الأول، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط1، 1988.

(2) نسخة كوبرلي köprülü رقم: 1147، تحتوي هذه النسخة التي جاءت بخط المؤرخ شمس الدين الذهبي (ت. 748 هـ/1347م) على حوادث ووفيات السنوات من 593 – 698 هـ/ 1196 – 1298م، وقد عرفت تحت مسمى " المختار من تاريخ ابن الجزري المسمى حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه "، دراسة وتحقيق: خضير عباس محمد خليفة المنشداوي، دار الكتاب العربي – بيروت 1988. ومما يجدر ذكره أن تحقيق هذه النسخة جاء مشوباً بعديد من الأخطاء والنواقص، وعليه فقد نشر الباحث دراسة حول هذا التحقيق، جاءت بعنوان: "ملاحظات على تحقيق كتاب: المختار من تاريخ ابن الجزري"، أبحاث اليرموك – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، العدد الثالث، 1994م، الصفحات 115 – 149.

(3) مخطوطة مكتبة غوتا Gothaوأرقامها: 1561، 1560، 1559، تحتوي على حوادث ووفيات السنوات 624 – 695 هـ/ 1226 – 1295م. مع نقص لبعض السنوات أو عدم اكتمال حوادث أو وفيات بعض السنوات.

(4) مخطوطة مكتبة كوبرلي köprülü – إستانبول رقم: 1037، تحتوي على حوادث ووفيات السنوات من 725 – 738 هـ/ 1324 – 1337م، وقد حققها: عمر عبد السلام التدمري بجزأين – الثاني والثالث – في مجلد واحد، المكتبة العصرية، بيروت 1998.

(5) تعاني نسخ المخطوط من نواقص لأحداث ووفيات لعدد من السنوات، نسخة المختار من تاريخ الجزري تنقص منها حوادث السنوات: 594، 603، 616، 626، 629، 661، 669، 671هـ، كما أن نسخ مكتبة غوتا فيها نقص حوادث ووفيات السنوات: 634، 649، 658، 675هـ.

(6) الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم: **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه (المعروف بتاريخ ابن الجزري)**، ج2، جزء فيه (من وفيات 725 هـ حتى حوادث سنة 732 هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: المكتبة العصرية، 1998، ص29، 17 – 32. الصحيح أن هذا الجزء يشمل من وفيات سنة 725 هـ حتى نهاية حوادث ووفيات سنة 738 هـ، وليس كما ورد على غلاف هذا الجزء.

(7) أورد المؤرخ شمس الدين الذهبي إشارة إلى اختصاره لجزء من كتاب حوادث الزمان، بقوله: " هذه نبذة فوائد من تاريخ المولى شمس الدين محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الجزري أبقاه الله "، انظر: الذهبي: **المختار من تاريخ ابن الجزري**، تحقيق: خضير عباس المنشداوي، بيروت: دار الكتاب العربي، 1988، ص61.

(8) السلوك لمعرفة دول الملوك، ثلاثة أجزاء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1997؛ إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية 2007.

(9) الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم (ت 739هـ/1338م): **حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر**

والأعيان من أبنائه، صورة عن مخطوطة مكتبة Gotha مجموعة Moller، رقم 1559، ورقة 29آ.

(10) الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة 82آ؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ/1347م): **المختار من تاريخ ابن الجزري، المسمى حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه**، تحقيق: خضير عباس محمد خليفة المنشداوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار لكتاب العربي، 1988، ص 190 – 191.

(11) المقريزي، تقي الدين، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي (ت 845هـ/1441م): **السلوك لمعرفة دول الملوك**، الجزء الأول – سنة 568 – 661 هـ/1172 – 1262م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 1997، ص424.

(12) المختار، ص198 – 199؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/1347 م): **دول الإسلام**، ج2، حققه: حسن إسماعيل مروة، قرأه وقدم له: محمود الارناؤوط، بيروت: دار صادر، 1999، ص58.

(13) السلوك، ج1، ص499.

(14) المختار، ص273؛ السلوك، ج2، ص87.

(15) السلوك، ج2، ص234، لم يشر الجزري إلى ذلك واكتفى بالإشارة إلى تسفير ضعفاء الجيش إلى مصر، انظر: الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم (ت. 739هـ/1338م): **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري: جزء فيه (من وفيات سنة 689 هـ/ 1290م، حتى حوادث 699هـ/1299 م)**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، عن نسخة المكتبة الوطنية بباريس (رقم 639Arab)، الجزء الأول، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ط 1998، 1.

(16) الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم (ت. 739هـ/1338م): **حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696هـ/ 1294 – 1296 م، كما دونها شمس الدين محمد بن إبراهيم الجزري في كتابه: حوادث الزمان**، حققها وعلق عليها: نعمان محمود جبران، فرايبورج: 1987، ص37.

(17) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/1294 – 1296م، ص15، وفي نسخة غوتا، عشرة آلاف نفر.

(18) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/1294 – 1296م، ص40، وفي المختار عشرة آلاف بيت، ص375، وعند المقريزي، ثمانية عشر ألف بيت، السلوك، ج2، ص265 – 267.

(19) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص34.

(20) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص38، 49.

(21) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص29.

(22) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص29.

(23) دول الإسلام، ج2، ص231 – 233.

(24) السلوك، ج2، ص370.

(25) البرزالي، علم الدين ابي محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي الدمشقي (ت 739هـ/ 1338م): **الجزء الثاني القسم الأول من سنة 699 – 710هـ/ 1299 – 1310م**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، 2006، ص445.

(26) السلوك، ج3، ص66.

(27) السلوك، ج3، ص74.

(28) الجزري، شمس الدين محمد بن إبراهيم (ت. 739هـ/1338م): **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، الجزآن الثاني والثالث، من وفيات 732هـ/ 1331م حتى حوادث ووفيات 738 هـ/1337م، عن النسخة الفريدة بمكتبة كوبرلي** köprülü **بإسطنبول رقم**: 1037، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ج2، ص 123.

(29) السلوك، ج3، ص90.

(30) تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، الجزآن الثاني والثالث، ص123.

(31) تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، الجزآن الثاني والثالث، ص 123؛ السلوك، ج3، ص90.

(32) تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، الجزآن الثاني والثالث، ص123؛ السلوك، ج3، ص95.

(33) السلوك، ج3، ص102.

(34) تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، الجزآن الثاني والثالث، ص266.

(35) تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، الجزآن الثاني والثالث، ج3، ص177 – 181.

(36) تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، المعروف بتاريخ ابن الجزري، الجزآن الثاني والثالث، ج1، ص208، ج2، ص 332، 529، 603 ، 871.

(37) المختار، ص74 – 75.

(38) إغاثة الأمة، ص104 – 106.

(39) السلوك، ج1، ص269 – 270.

(40) دول الإسلام، ج2، ص104.

(41) دول الإسلام، ص104 – 105.

(42) المختار، ص77.

(43) المختار، ص75.

(44) للمزيد، انظر: دول الإسلام، ج2، ص104 – 105؛ إغاثة الأمة، ص104 – 106؛ السلوك، ج1، ص270.

(45) الجزري، مخطوطة غوتا رقم: 1559، ورقة 33ب؛ السلوك، ج1، ص378.

(46) دول الإسلام، ج2، ص122؛ السلوك، ج1، ص325، 319.

(47) المختار، ص273؛ السلوك، ج2، ص87.

(48) السلوك، ج2، ص194.

(49) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص6.

(50) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص6.

(51) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص15.

(52) الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة 53أ.

(53) الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة، 2، آ، ب؛ المقتفي، ج1، قسم2، ص421.

(54) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص15.

(55) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص33.

(56) حوادث الفترة بين سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص33 – 34.

(57) الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة 3ب.

(58) الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة 4أ، 4ب؛ السلوك، ج2، ص265 – 270.

(59) السلوك، ج2، ص370، 339.

(60) المقتفي، ج2، قسم1، ص 24، 28

(61) السلوك، ج2، ص431.

(62) المقتفي، ج2، قسم1، ص 432، 447 – 448.

(63) السلطان ركن الدين بيبرس الجاشنكير، حكم ما بين 706 – 709 هـ/ 1306 – 1309 م، وتوفي 709 هـ/ 1309م، انظر: المقتفي، ج2، قسم 1، ص438.

(64) المقصود هنا، الأمير سيف الدين سلار، المتوفى سنة 710 هـ/ 1310 م، انظر: المقتفي، ج2، قسم 1، ص463، 442.

(65) المقصود هنا السلطان التاسع من سلاطين دولة المماليك الأولى، وهو السلطان الناصر محمد بن قلاوون، الذي تولى الحكم ثلاث مرات، 693 – 694 هـ/ 1293 – 1294م، 698 – 708 هـ/ 1298 – 1308م، ثم 709 – 741 هـ/ 1309 – 1340م وتوفي سنة 741 هـ/1340 م.

(66) السلوك، ج2، ص431.

(67) السلوك، ج2، ص415.

(68) المقتفي، ج2، القسم الأول، ص441 – 442.

(69) حوادث الزمان، ج2، ص123.

(70) حوادث الزمان، ج2، ص176.

(71) السلوك، ج3، ص95.

(72) حوادث الزمان، ج2، ص400 – 401.

(73) السلوك، ج1، ص38.

(74) السلوك، ج 1، ص498؛ المختار، ص 244 – 247.

(75) السلوك، ج ،1ص541؛ المختار، ص254 – 261.

(76) حوادث الزمان، ج1، ص80، 250؛ حوادث سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص 6، 15، 29؛ المقتفي، ج1، قسم 2، ص 381، 446.

(77) الذهبي 49 ص50؛ دول الإسلام، ج 2، ص222؛ المختار، ص 374.

(78) حوادث الزمان، ج1، ص394.

(79) المقريزي، السلوك، ج 2، ص384؛ البرزالي، المقتفي، ج2، القسم الأول، ص301.

(80) دول الإسلام، ص 254.

(81) دول الإسلام، ص257.

(82) دول الإسلام، ص256؛ السلوك، ج3، ص72؛ المقتفي، ج2، القسم 2، ص473.

(83) حوادث الزمان، ج 2، ص64 – 65.

(84) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات631 – 640 هـ)، ص18، 37؛ الجزري، مخطوطة غوتا 1559/3، ورقة 75.

(85) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات651 – 660 هـ)، ص169.

(86) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 651 – 660 هـ) ص169، تاريخ الإسلام، حوادث661 – 670، ص52 – 56؛ هارمن، اولرخ: **حوادث الفترة بين سنتي 682،687 هجرية كما دونها شمس الدين محمد بن إبراهيم الجزري في كتابه (حوادث الزمان) وأبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري في كتابه(كنز الدرر وجامع الغرر)**، فرايبرج: 1969، ص7 (Qullenstudien zur fruhen Mamlukenzeit,)؛ المقتفي، ج1، القسم الأول، ص233؛ دول الإسلام، ج2، ص169؛ تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 661 – 700 هـ)، ص58؛ المقتفي، ج1، القسم الأول، ص233.

(87) السلوك، ج 2، ص185.

(88) الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة 20i؛ هارمن، حوادث الفترة بين سنتي 682،687 هجرية 7؛ المقتفي، ج1، القسم الثاني، ص50 – 51؛ المختار، ص314.

(89) السلوك، ج ،2ص328؛ المقتفي، ج2، القسم الأول، ص 116، 118، 132، 138، 142.

(90) المقتفي، ج2، القسم الأول، ص116.

(91) السلوك، ج2، ص515.

(92) المقتفي، ج2، القسم الثاني، ص260 – 264؛ دول الإسلام، ج2، ص 254.

(93) السلوك، ج 2، ص523.

(94) حوادث الزمان، ج 3، ص62 – 64.

(95) السلوك، ج 3، ص 96؛ حوادث الزمان، ج 3، ص90، 123.

(96) السلوك، ج3، ص 96؛ حوادث الزمان، ج 3، ص90، ص123.

(97) السلوك، ج2، ص90. ويتكرر الأمر ثلاث مرات في مناطق مختلفة من مصر في سنوات 717 هـ، 723 هـ، 724 هـ.

(98) السلوك، ج2، ص523.

(99) السلوك، ج، 3ص67.

(100) السلوك، ج3، ص75.

(101) تاريخ الاسلام (حوادث ووفيات661 – 670 هـ)، ص58، 55، 51.

(102) السلوك، ج 2، ص318.

(103) المقتفي، ج2، القسم الأول، 2ص185؛ دول الإسلام، ج2، ص233؛ السلوك، ج 2، ص370.

(104) السلوك، ج3، ص72 – 74.

(105) حوادث الزمان، ج2، ص177، 180، 181.

(106) حوادث الزمان، ج2، ص403

(107) السلوك، ج 2، ص370.

(108) السلوك، ج1، ص270، ج 2، ص3، 510، 315، 280 ص111 ص247 – 248.

(109) السلوك، ج1، ص541، 525.

(110) السلوك، ج2، ص315، 280.

(111) السلوك، ج3، ص510، السلوك، ج2، ص510.

(112) السلوك، ج، 1، ص270، ج3، ص111.

(113) السلوك، ج3، ص59، 72، 66، ج2، ص516، 417؛ الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة 18ب؛ المقتفي، ج2، القسم الثاني، ص306.

(114) حوادث الزمان، ج2، ص64 – 65؛ الجزري، مخطوطة غوتا، ورقة 18ب؛ السلوك، ج3، ص3 – 66، 15، 4؛ المقتفي، ج1، القسم الثاني، ص83؛ هارمن، (Qullenstudien zur fruhen Mamlukenzeit)، ص8.

(115) المقتفي، ج1، القسم الثاني، ص5351؛ تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 671 – 680 هـ)، ص61.

(116) حوادث الزمان، ج1، ص118.

(117) حوادث الزمان، ج1، ص252؛ المقتفي، ج1، القسم الثاني، ص317 – 318.

(118) حوادث الزمان، ج2، ص64 ،117، 323 – 403 – 515 – 521 – 601 – 664 – 758 – 858 – 1024، 861.

(119) إغاثة الأمة، ص 104 – 106؛ السلوك، ج1، ص269، 254 – 270، ج3، ص242.

(120) الجزري، مخطوطة غوتا 1559ب، 19آ.

(121) السلوك، ج2، ص262 – 266 – 280؛ انظر بعض التفاصيل، حوادث سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م (تحقيق: نعمان جبران).

(122) السلوك، ج2، ص431.

(123) السلوك، ج3، ص249.

(124) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات 651 – 660)، ص42.

(125) السلوك، ج2، ص 266؛ المقتفي، ج1، القسم الثاني، ص415، هامش 125.

(126) المقتفي، ج1، القسم الثاني، ص421.

(127) المقتفي، ج1، القسم الثاني، ص435.

(128) السلوك، ج2، ص370.

(129) المقتفي، ج2، القسم الثاني، ص418

(130) دول الإسلام، ج2، ص103.

(131) المختار، ص 198 – 199؛ الجزري، مخطوطة غوتا 3/ 1559، ورقة 86ب، مخطوطة غوتا 4/ 1559، ورقة 92آ؛ دول الإسلام، ج2، ص158.

(132) دول الإسلام، ج2، ص 122.

(133) حوادث سنتي 694 – 696 هـ/ 1294 – 1296م، ص 2، 6، 15، 16.

(134) المقتفي، ج2، القسم الأول، ص 428، 438؛ دول الإسلام، ج2، ص 2241.

(135) السلوك، ج1، ص498.

(136) حوادث ووفيات (651 – 660هـ)، ج 48، ص 50، 66، 72؛ السلوك، ج1، ص541، 544.

(137) المقتفي، الجزء الأول، القسم الأول، ص485؛ الجزري، مخطوطة غوتا، حوادث سنة 679 هـ، ورقة 20ب.

(138) المقتفي، ج1، القسم الأول، ص516، ج2، القسم الأول، ص 29، 34، 120، 137؛ السلوك، ج2، ص 325، 337.

(139) البرزالي، المقتفي، ج1، القسم الأول، ص445، ج2، القسم الثاني، ص473؛ المقريزي، السلوك، ج3، ص72. وانظر الفقرات الختامية من هذا البحث.

(140) السلوك، ج3، ص200. وانظر الفقرات الختامية من هذا البحث.

(141) السلوك، ج3، ص199 – 200. وانظر الفقرات الختامية من هذا البحث.

(142) السلوك، ج3، ص429، 72. وانظر الفقرات الختامية من هذا البحث.

(143) المختار، حوادث 693 – 698 هـ، ص360 – 390، حوادث الزمان، حوادث سنتي694 – 696هـ، ص 2 – 6، 15 – 16، 28 – 39.

(144) حوادث الزمان، ج1، ص285.

(145) حوادث الزمان، ج2، ص123.

(146) حوادث الزمان، ج1، ص 279 – 280.

(147) السلوك، ج3، ص 102؛ حوادث الزمان، ج2، ص123.

(148) السلوك، ج 2، ص87.

(149) حوادث الزمان، ج2، ص266.

(150) السلوك، ج 1، ص38؛ حوادث الزمان، ج3، ص 400 – 401.

(151 السلوك، ج3، ص 212.

(152) تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات (691 – 700 هـ)ص39؛ حوادث الزمان، ج1، ص279 – 280.

(153) السلوك، ج3، ص199 – 200.

(154) السلوك، ج3، ص199 – 200.

(155) السلوك، ج3، ص199 – 200.

(156) السلوك، ج3، ص199 – 200.

(157) السلوك، ج3، ص199 – 200.

(158) المقتفي، ج2، القسم الثاني، ص473؛ السلوك، ج3، ص66؛ الذهبي، دول الإسلام، ج، 2ص256.

(159) السلوك، ج3، ص25.

(160) حوادث الزمان، ج2، 122.

(161) إغاثة الأمة، ص 104 – 106.

(162) إغاثة الأمة، ص 113.

(163) حوادث الزمان، ج1، ص285؛ المقتفي، ج1، ص418)

(164) المقتفي، ج2، القسم الثاني، ص473؛ السلوك، ج3، ص66.

(165) السلوك، ج3، ص199 – 200.

(166) السلوك، ج2، ص178.

(167) حوادث الزمان، ج2، ص 865.

(168) السلوك 3، ج3، ص199 – 200.

(169) الويبة: مقياس حجم مقداره أربعة وعشرون مداً، انظر: دهمان، محمد أحمد: **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، بيروت: دار الفكر، دمشق 1990، ص 156.

(170) السلوك، ج، 2، ص6،

(171) السلوك، ج، 2، ص6.